

تعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال المراجعة الداخلية المبنية على
المخاطر: دراسة ميدانية متقدمة في الشركات المساهمة السعودية

إعداد الطالب/

علي محمد ال قشيم

253002168

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

2026 – 1448



إِهْدَاء

إلى من كانت الدعوات الصادقة ترافقني في كل خطوة، إلى من غرست في قلبي حب العلم، وزرعت في نفسي الأمل رغم الصعاب، إلى أُمي الغالية، منبع الحنان والعطاء، أهدي ثمرة جهدي وتعب أيامي.

وإلى أبي العزيز، السند والداعم الأول، من علّمني أن الطموح لا حدود له، لك أقدم هذا العمل تقديرًا وامتنانًا لجهودك ودعمك الدائم.

إلى أساتذتي الكرام، الذين كانوا نعم الموجهين، وإلى صديقاتي وزميلاتي، من شاركني طريق البحث والسعي

شكرًا لكل لحظة دعم وتشجيع كانت سببًا في الوصول إلى هذه اللحظة.

أهدي هذا العمل لكل من آمن بي، وساهم في أن يصبح هذا الحلم واقعًا مشرقًا.

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي.

والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور

أ.د / الفیصل عبد الحمید

أ.د/ فايز جراد

على كل ما قدماه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع
دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أو شن ممثلة بالكادر الأكاديمي
والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجية من
المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية. وللوصول إلى هذا الهدف، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم قائمة استقصاء وُزعت على عينة عشوائية طبقية من المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، حيث بلغ حجم العينة النهائية (389) مفردة صالحة للتحليل الإحصائي.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.28) من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية، من أبرزها معامل ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها الأربعة مجتمعة على فاعلية تحليل المخاطر بمعامل تحديد ($R^2 = 0.776$)، مع تصدر بُعد تقييم المخاطر لباقي الأبعاد من حيث قوة التأثير، يليه بُعد تحديد المخاطر، ثم الاستجابة للمخاطر، فمراقبة المخاطر. كما جاء مستوى تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ومستوى فاعلية تحليل المخاطر مرتفعين في الشركات المساهمة السعودية.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المساهمة السعودية لهذا المدخل بشكل شامل ومتكامل، وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية الداعمة له، وتطوير الكفاءات المهنية للمراجعين، وتفعيل مؤشرات المخاطر الرئيسية وأنظمة الإنذار المبكر، وإصدار أدلة إرشادية متخصصة من الجهات التنظيمية بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر، فاعلية تحليل المخاطر، الشركات المساهمة السعودية.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	مستخلص الدراسة
ه.....	قائمة المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.1.....	1.1 مقدمة الدراسة
2.1.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.1.....	3.1 أهمية الدراسة
4.1.....	4.1 أهداف الدراسة
5.1.....	5.1 أسئلة الدراسة
6.1.....	6.1 فروض الدراسة
7.1.....	7.1 الدراسات السابقة
8.1.....	8.1 الفجوة البحثية
9.1.....	9.1 المنطلقات النظرية للدراسة
10.1.....	10.1 منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية
11.1.....	11.1 مجتمع وعينة الدراسة
12.1.....	12.1 مصادر جمع البيانات
13.1.....	13.1 أدوات الدراسة
14.1.....	14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة
15.1.....	15.1 حدود الدراسة
26.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	26
1.1.2 تمهيد	26
2.1.2 مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	26
3.1.2 أهمية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	28
4.1.2 أهداف المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	29
5.1.2 أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	30
6.1.2 استراتيجيات ومداخل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	33
المبحث الثاني: تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة	35
1.2.2 تمهيد	35
2.2.2 مفهوم تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة	35
3.2.2 أهمية تحليل المخاطر وفاعليته	37
4.2.2 أهداف تحليل المخاطر	38
5.2.2 أبعاد ومكونات تحليل المخاطر	39
6.2.2 استراتيجيات ومداخل تعزيز فاعلية تحليل المخاطر	41
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية	43
1.3 تمهيد	43
2.3 منهج الدراسة	43
3.3 مجتمع وعينة الدراسة	43
4.3 أداة الدراسة	44
5.3 صدق أداة الدراسة	45
6.3 ثبات أداة الدراسة	47
7.3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	48
8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة	50
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	52
1.4 تمهيد	52

52	2.4 التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية والوظيفية
53	3.4 التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع
58	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
64	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
64	1.5 تمهيد
64	2.5 نتائج الدراسة
67	3.5 توصيات الدراسة
69	4.5 الدراسات المستقبلية المقترحة
71	Abstract
72	المراجع
76	الملاحق
77	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
46	جدول (3 - 1): معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه	1.
47	جدول (3 - 2): معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير	2.
48	جدول (3 - 3): معاملات الثبات لأبعاد الدراسة والأداة ككل	3.
49	جدول (3 - 4): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر	4.
52	جدول (4 - 1): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (ن = 389)	5.
53	جدول (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تحديد المخاطر	6.
54	جدول (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تقييم المخاطر	7.
55	جدول (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الاستجابة للمخاطر	8.
55	جدول (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد مراقبة المخاطر	9.
56	جدول (4 - 6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)	10.
57	جدول (4 - 7): ترتيب أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع حسب المتوسطات الحسابية	11.

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
58	جدول (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر	12.
60	جدول (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تحديد المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر	13.
61	جدول (4 - 10): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تقييم المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر	14.
62	جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الاستجابة للمخاطر على فاعلية تحليل المخاطر	15.
63	جدول (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مراقبة المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر	16.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يشهد عالم الأعمال المعاصر تحولات جوهرية وتحديات متسارعة أفرزتها العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية والتقلبات المالية العالمية، مما جعل بيئة الأعمال أكثر تعقيداً وأشد غموضاً من أي وقت مضى. وقد أدت هذه التحولات إلى تصاعد حجم المخاطر التي تواجه المنظمات على اختلاف قطاعاتها وأحجامها، سواء أكانت مخاطر مالية أم تشغيلية أم استراتيجية أم مخاطر امتثال، الأمر الذي فرض على مهنة المراجعة إعادة النظر في مداخلها التقليدية والانتقال نحو مداخل حديثة تتماشى مع طبيعة هذه المخاطر وتسهم في تعزيز قدرة المنظمات على استيعابها والتعامل معها بكفاءة. (Udoh, 2024)

وفي هذا السياق، تحتل المراجعة الداخلية موقعاً محورياً في المنظومة الرقابية للمنظمات الحديثة، إذ لم يعد دورها مقصوراً على التحقق من صحة السجلات المحاسبية والالتزام بالسياسات والإجراءات، بل امتد ليشمل تقديم خدمات استشارية وتأكيدية تسهم في تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية. وقد أدى هذا التطور في مفهوم المراجعة الداخلية إلى ظهور مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كأحد أهم التوجهات المعاصرة التي تتبناها المنظمات الرائدة عالمياً، والذي يُركّز على توجيه جهود المراجعة نحو المجالات الأكثر عرضة للمخاطر بدلاً من التغطية الشاملة والمتساوية لجميع الأنشطة. (Kzykeyeva, 2022).

وتمثل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر منهجية متكاملة تقوم على تحديد المخاطر المؤثرة في تحقيق أهداف المنظمة وتقييمها وترتيبها حسب الأهمية، ثم توجيه موارد المراجعة نحو أعلى المخاطر تأثيراً واحتمالية للحدوث. ويعتمد هذا المدخل على عدة أبعاد تشمل تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها بشكل مستمر، بما يسهم في تحويل المراجعة الداخلية من نشاط تفتيشي إلى شريك استراتيجي في تحقيق أهداف المنظمة. وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق هذا المدخل يتأثر بعدة عوامل من أبرزها كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا والبنية التحتية التكنولوجية والإطار التنظيمي السائد (Mujalli, 2024) ؛ (Ardianingsih et al., 2024).

ومن جانب آخر، يُعدّ تحليل المخاطر أحد أهم مخرجات عملية المراجعة الحديثة، إذ يُمثّل الأساس الذي تُبنى عليه قرارات المراجع بشأن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة. ويشمل تحليل المخاطر تحديد مصادر المخاطر المحتملة وتقييم احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها المتوقع، ثم صياغة استجابات مناسبة للتعامل معها. وقد تعاضمت أهمية تحليل المخاطر في السنوات الأخيرة نتيجة تعقّد بيئة الأعمال وتنوّع المخاطر التي تواجهها المنظمات، خاصة في ظل التوسع في استخدام التقنيات الحديثة كالحوسبة السحابية وسلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي (غنيم وعبدالسلام والبيلي، 2024).

وفي بيئة الشركات المساهمة، يكتسب تحليل المخاطر أهمية مضاعفة نظراً لتعدّد أصحاب المصلحة وتشعّب المخاطر التي تواجه هذه الشركات، بدءاً من المخاطر المالية والتشغيلية وصولاً إلى مخاطر الإفلاس والاحتيايل والامتثال. وقد أشارت الدراسات إلى أن جودة تحليل المخاطر تتأثر بمجموعة من العوامل، من أبرزها استخدام إجراءات المراجعة التحليلية وتقييم نظام الرقابة الداخلية والقدرة الإدارية وتبني التقنيات الحديثة في المراجعة (الخير، 2025؛ جمعة وموسى وسليمان، 2023).

وتتضح العلاقة الوثيقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتحليل المخاطر، إذ يُوفّر المدخل المبني على المخاطر إطاراً منهجياً متكاملاً يُعزّز من قدرة المراجعين الداخليين على تحليل المخاطر بدقة وفاعلية، ويُمكنهم من تقديم توصيات موضوعية للإدارة العليا بشأن التعامل مع هذه المخاطر. وقد أكدت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطبيق هذا المدخل وتحسين جودة تحليل المخاطر وفاعلية المراجعة الداخلية بشكل عام، خاصة في المنظمات التي تتبنى ثقافة قوية لإدارة المخاطر وتوفّر الدعم اللازم من الإدارة العليا (Attaf & Bensbahou, 2025)؛ (Almgrashi & Mujalli, 2024).

وتُشكّل الشركات المساهمة السعودية بيئة خصبة لدراسة هذه العلاقة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، والتي أفرزت متطلبات جديدة للحوكمة وإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية. وقد أصبحت هذه الشركات مطالبة بتبني أفضل الممارسات في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتعزيز ثقة المستثمرين وحماية حقوق أصحاب المصلحة، ومن ثم فإن دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في هذه البيئة يكتسب أهمية بالغة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي. (Mujalli, 2024)

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة وفاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال إطار نظري وتطبيقي متكامل يُسهم في إثراء الأدب المحاسبي ويُقدّم رؤية عملية للمهنيين والممارسين في هذا المجال، بما يخدم التوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في تعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع الاقتصادي.

2.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور المتسارع الذي شهدته مهنة المراجعة خلال العقود الأخيرة، والتحول المتزايد نحو تبني مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتباره أحد أهم المداخل الحديثة في تعزيز فاعلية المراجعة، إلا أن الواقع التطبيقي في كثير من الشركات المساهمة، بما فيها الشركات المساهمة السعودية، لا يزال يعكس فجوة واضحة بين المتطلبات النظرية لهذا المدخل والتطبيق الفعلي له. فبينما تتزايد المخاطر التي تواجه هذه الشركات في ظل بيئة أعمال متقلبة ومعقدة، تظل عملية تحليل المخاطر في كثير من الأحيان قاصرة عن استيعاب هذه المخاطر بشكل شامل ودقيق، مما يُضعف من قدرة المراجعة الداخلية على أداء دورها المنوط بها في تعزيز الحوكمة وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

وتتجلى ملامح هذه الفجوة في عدة مظاهر، من أبرزها ضعف تكامل عمليات إدارة المخاطر مع أنشطة المراجعة الداخلية، وقصور الأدوات والأساليب المستخدمة في تحليل المخاطر عن مواكبة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، وضعف الكفاءات المهنية المتخصصة في مجال المراجعة المبنية على المخاطر، فضلاً عن محدودية الوعي بأهمية هذا المدخل لدى الإدارات العليا في بعض الشركات. وقد أشارت دراسة (Ardianingsih et al., 2024) إلى أن فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتأثر بمجموعة من المحددات التي إذا لم تُعالج بشكل مناسب، فإنها تُضعف من قدرة هذا المدخل على تحقيق أهدافه.

وفي بيئة الشركات المساهمة السعودية على وجه الخصوص، تتضاعف أبعاد هذه المشكلة في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، والتي أفرزت متطلبات جديدة للحوكمة وإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية. فقد أصبحت هذه الشركات مطالبة بتبني أعلى معايير الممارسة المهنية في المراجعة الداخلية، غير أن التطبيق الفعلي لمدخل المراجعة الداخلية

المبنية على المخاطر لا يزال في مراحله الأولى في كثير من هذه الشركات، ولم يتم استيعاب أبعاده المختلفة (تحديد المخاطر، تقييمها، الاستجابة لها، ومراقبتها) بالشكل الأمثل الذي يُمكن من تعزيز فاعلية تحليل المخاطر.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الأدب المحاسبي العربي والأجنبي، فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الشركات المساهمة السعودية لا تزال محدودة، وأغلبها ركّز على جوانب جزئية دون تقديم إطار متكامل يربط بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة وفاعلية تحليل المخاطر. كما أن معظم الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع في بيانات أعمال مختلفة تختلف خصائصها التنظيمية والاقتصادية عن البيئة السعودية، مما يُضعف من إمكانية تعميم نتائجها على الشركات المساهمة السعودية.

وتُشكّل هذه الفجوة البحثية دافعاً قوياً لإجراء الدراسة الحالية التي تسعى إلى استكشاف أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، بما يُسهم في إثراء الأدب المحاسبي وتقديم إطار عملي يُمكن الاسترشاد به من قبل المهنيين والممارسين في هذا المجال.

وبناءً على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (الأكاديمية):

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدب المحاسبي العربي بموضوع حديث ومعاصر يجمع بين مدخلين مهمين في مهنة المراجعة، وهما: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، وتحليل المخاطر.
- تُقدّم إطاراً نظرياً متكاملاً يربط بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر، مما يُساعد الباحثين والأكاديميين في فهم طبيعة هذه العلاقة.

- تسدّ فجوة بحثية واضحة في الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الشركات المساهمة السعودية.
- تفتح آفاقاً بحثية جديدة للباحثين لدراسة متغيرات وسيطة أو معدّلة قد تؤثر على العلاقة بين المتغيرين، مثل جودة الحوكمة، وثقافة إدارة المخاطر، والبنية التحتية التكنولوجية.
- تُضيف قيمة علمية من خلال استخدام أدوات إحصائية متقدمة لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، بما يُعزّز من الدقة العلمية للنتائج.

الأهمية العملية (التطبيقية):

- تُقدّم رؤية عملية للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية حول كيفية تبني مدخل المراجعة المبنية على المخاطر لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر.
- تُساعد الإدارات العليا في الشركات المساهمة السعودية على فهم أهمية دعم تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك.
- تُقدّم توجيهات للجهات التشريعية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية، كهيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حول تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لتبني هذا المدخل.
- تُسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة السعودية من خلال تحسين ممارسات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
- تدعم التوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 نحو تعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع الاقتصادي.
- تُوفّر إطاراً تطبيقياً يُمكن للشركات المساهمة السعودية الاسترشاد به في تطوير سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

4.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تهدف الدراسة إلى دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأبعادها المختلفة في ضوء أحدث الأدبيات المحاسبية.
- استكشاف الإطار النظري والمفاهيمي لتحليل المخاطر وأبعاده وأهميته في بيئة الشركات المساهمة.
- دراسة أثر بُعد تحديد المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- قياس أثر بُعد تقييم المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- تحليل أثر بُعد الاستجابة للمخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- الكشف عن أثر بُعد مراقبة المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- المقارنة بين الأثر النسبي لكل بُعد من أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر.
- تقديم إطار مقترح لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.

5.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما الإطار النظري والمفاهيمي للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأبعادها المختلفة؟
- ما الإطار النظري والمفاهيمي لتحليل المخاطر وأبعاده وأهميته في بيئة الشركات المساهمة؟
- ما أثر بُعد تحديد المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر بُعد تقييم المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر بُعد الاستجابة للمخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟

- ما أثر بُعد مراقبة المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما الأثر النسبي لكل بُعد من أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر؟
- ما الإطار المقترح لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟

6.1 فروض الدراسة

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية عند مستوى معنوية". (0.05)

الفروض الفرعية:

- الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد تحديد المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية عند مستوى معنوية". (0.05)
- الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد تقييم المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية عند مستوى معنوية". (0.05)
- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد الاستجابة للمخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية عند مستوى معنوية". (0.05)
- الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبُعد مراقبة المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية عند مستوى معنوية". (0.05)
- الفرض الفرعي الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لأبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية عند مستوى معنوية". (0.05)

7.1 الدراسات السابقة

قام الباحث بتصنيف هذه الدراسات إلى محورين رئيسيين: يتناول المحور الأول الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر) وعلاقته بمتغيرات أخرى، بينما يتناول المحور الثاني الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (تحليل المخاطر/مخاطر المراجعة) وعلاقته بمتغيرات أخرى.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (المتغير المستقل) وعلاقتها بمتغيرات أخرى

☒ دراسة (2022) Kzykeyeva بعنوان "المدخل المبني على المخاطر لتحسين جودة المراجعة الداخلية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المدخل المبني على المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، المراقبة المستمرة) على تحسين جودة المراجعة الداخلية في المنظمات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الداخليين في الشركات الكازاخستانية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتطبيق المدخل المبني على المخاطر في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على اكتشاف الانحرافات، وأوصت بضرورة تبني هذا المدخل بشكل شامل وتطوير الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين في مجال إدارة المخاطر.

☒ دراسة (2023) Kurniawan, Bukit, & Erwin بعنوان "العوامل المؤثرة في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تحسين فاعلية المراجعة الداخلية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (كفاءة المراجعين، الاستقلالية، دعم الإدارة العليا، تكنولوجيا المعلومات) وأثرها على فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (85) مراجعاً داخلياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا يُعدّان من أهم العوامل المؤثرة إيجابياً في تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر، وأوصت بضرورة تعزيز برامج التدريب المستمر ودعم الإدارة العليا لهذا التوجه.

☒ دراسة (2025) Wahyuandari, Minarni, & Hariyani بعنوان "دراسة أثر المراجعة المبنية على المخاطر على الأداء المالي التنظيمي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة المبنية على المخاطر بأبعادها (تخطيط المراجعة، تنفيذ المراجعة، تقارير المراجعة، متابعة التوصيات) على الأداء المالي التنظيمي. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من (120) مفردة من العاملين في الإدارات المالية والمراجعة الداخلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للمراجعة المبنية على المخاطر في تحسين الأداء المالي، وأوصت بضرورة دمج مدخل المخاطر في الخطط الاستراتيجية للمنظمات.

✉ دراسة (Attaf & Bensbahou (2025) بعنوان “أثر مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين عمليات إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية اليمنية (عدن)”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تقييمها، معالجتها، مراقبتها) على تحسين عمليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (75) مراجعاً داخلياً ومسؤولاً في إدارة المخاطر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتطبيق هذا المدخل في تحسين عمليات إدارة المخاطر، وأوصت بضرورة توفير بيئة تنظيمية داعمة وتطوير أدلة إرشادية متخصصة.

✉ دراسة (Almgrashi & Mujalli (2024) بعنوان “تأثير إدارة المخاطر المستدامة على تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر”

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة المخاطر المستدامة بأبعادها (المخاطر البيئية، الاجتماعية، الحوكمة، الاستدامة المالية) على تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (156) مراجعاً داخلياً في الشركات السعودية المدرجة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر المستدامة وتطبيق المراجعة المبنية على المخاطر، وأوصت بدمج معايير الاستدامة في خطط المراجعة الداخلية.

✉ دراسة (Wang, Ferreira, & Yan (2025) بعنوان “مدخل الأمثلة متعددة الأهداف للتخطيط المتكامل للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر”

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدخل الأمثلة متعددة الأهداف بأبعاده (تخصيص الموارد، أولوية المخاطر، جودة المراجعة، الكفاءة) في تحسين تخطيط المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر. واستخدمت

الدراسة المنهج الكمي القائم على النمذجة الرياضية، وتكونت العينة من بيانات مجموعة من المؤسسات المالية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الأمثلة متعددة الأهداف يُحسن بشكل ملموس من كفاءة تخطيط المراجعة وتوزيع الموارد على المخاطر الأكثر أهمية، وأوصت بتبني نماذج كمية متطورة في التخطيط للمراجعة.

✗ دراسة (Ardianingsih & Payamta (2022) بعنوان “تحليل فاعلية تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر: دراسة حالة”

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (التخطيط، التنفيذ، التقييم، المتابعة) في المؤسسات الحكومية الإندونيسية. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من مراجعين داخليين في إحدى الجهات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر يُسهم في تحسين فاعلية المراجعة الداخلية بشكل ملحوظ، وأوصت بتعزيز التدريب المستمر ودعم البنية التحتية التكنولوجية.

✗ دراسة (Anugraheni, Setiawati, & Trisnawati (2022) بعنوان “تحليل تطبيق تخطيط المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأثره على جودة المراجعة: دراسة حالة في مفتشية سوراكارتا، إندونيسيا”

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق تخطيط المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تحليلها، تقييمها، معالجتها) وأثره على جودة المراجعة. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من المراجعين الداخليين في مفتشية سوراكارتا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتخطيط المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة، وأوصت بضرورة تطوير أدوات التقييم وتعزيز كفاءات المراجعين.

✗ دراسة (Vu, Abu Afifa, & Tran (2026) بعنوان “مدخل المراجعة المبنية على المخاطر وجودة المراجعة في القطاع العام: دليل ميداني من دولة ناشئة”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مدخل المراجعة المبنية على المخاطر بأبعاده (تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الحكم المهني، الرقابة على الجودة) على جودة المراجعة في القطاع العام. واستخدمت

الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من (245) مراجعاً في القطاع العام الفيتنامي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة في القطاع العام، وأوصت بضرورة تعزيز تطبيق هذا المدخل في الدول الناشئة.

☒ دراسة Ardianingsih وآخرون (2024) بعنوان “محددات فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر”

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (كفاءة المراجع، الاستقلالية، دعم الإدارة، ثقافة المخاطر، تكنولوجيا المعلومات) في المؤسسات الإندونيسية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (180) مراجعاً داخلياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الكفاءة المهنية ودعم الإدارة العليا وثقافة المخاطر هي أهم المحددات المؤثرة في فاعلية المراجعة، وأوصت بتعزيز هذه العوامل من خلال برامج تدريبية متخصصة.

☒ دراسة Mujalli (2024) بعنوان “العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر”

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (كفاءة المراجعين، دعم الإدارة، البنية التحتية التكنولوجية، الإطار التنظيمي) في الشركات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (198) مراجعاً داخلياً في الشركات السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا يمثلان أهم العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر، وأوصت بتطوير بيئة تنظيمية داعمة.

☒ دراسة Harahap (2024) بعنوان “تقييم أثر إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على اكتشاف الغش في الحكومات المحلية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادهما (تحديد المخاطر، تقييمها، معالجتها، مراقبتها) على اكتشاف الغش في الحكومات المحلية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من (150) مراجعاً في الحكومات المحلية الإندونيسية. وتوصلت

نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للمراجعة المبنية على المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش، وأوصت بضرورة دمج إدارة المخاطر مع المراجعة الداخلية.

✉ دراسة (Udoh (2024) بعنوان "تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية لأطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات الفعالة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية بأبعادها (الاستقلالية، الكفاءة، الموضوعية، الجودة) في تعزيز أطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المكتبي، وتكونت العينة من مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية يُسهم في تفعيل أطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، وأوصت بتبني معايير دولية حديثة في المراجعة الداخلية.

✉ دراسة (Zahra (2025) بعنوان "دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وإدارة المخاطر في منع واكتشاف الغش في شركات المزايدات: دراسة حالة على شركة JBA إندونيسيا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وإدارة المخاطر بأبعادهما (تحديد المخاطر، تقييمها، الاستجابة لها، مراقبتها) في منع واكتشاف الغش في شركات المزايدات. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من العاملين في قسمي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بشركة JBA إندونيسيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعال للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في منع واكتشاف الغش، وأوصت بتعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

✉ دراسة أبو العلا وعبدالفتاح وعبدالحافظ (2025) بعنوان "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بغرض تحسين جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي: دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية بأبعادها (الاستقلالية، الكفاءة المهنية، تخطيط المراجعة، تقييم المخاطر) في إدارة المخاطر التشغيلية بغرض تحسين جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الداخليين والمديرين الماليين في الشركات الصناعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر

إيجابي معنوي لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية على جودة الأداء المالي، وأوصت بضرورة تطبيق الإطار المقترح لتعزيز فاعلية المراجعة الداخلية في القطاع الصناعي.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بتحليل المخاطر ومخاطر المراجعة (المتغير التابع) وعلاقتها بمتغيرات أخرى

☒ دراسة أمين وسند (2025) بعنوان “المراجعة الإلكترونية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة حالة عينة من مكاتب المراجعة الخارجية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الإلكترونية بأبعادها (استخدام البرامج المحاسبية، أنظمة المعلومات، أدوات التحليل الإلكتروني، الأمن السيبراني) في الحد من مخاطر المراجعة في مكاتب المراجعة الخارجية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي معنوي للمراجعة الإلكترونية في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة تبني أدوات المراجعة الإلكترونية الحديثة وتدريب المراجعين عليها.

☒ دراسة أبو جناح وبوجواري والفاخري (2023) بعنوان “الاتجاه نحو المراجعة المشتركة كمدخل للتخفيف من مخاطر المراجعة”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة المشتركة بأبعادها (تعدد المراجعين، تبادل الخبرات، التحقق المزدوج، تعزيز الاستقلالية) في التخفيف من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين ومكاتب المراجعة الخارجية في ليبيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة تسهم بشكل فعال في التخفيف من مخاطر المراجعة وتحسين جودتها، وأوصت بضرورة تبني المراجعة المشتركة كمدخل قانوني في الشركات الكبرى.

☒ دراسة الخير (2025) بعنوان “أثر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية على مخاطر المراجعة الخارجية: دراسة تحليلية ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في السودان”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إجراءات المراجعة التحليلية بأبعادها (التحليل المقارن، تحليل النسب، تحليل الاتجاهات، اختبارات المعقولية) على مخاطر المراجعة الخارجية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (85) مراجعاً خارجياً في السودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لاستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة الخارجية، وأوصت بتفعيل هذه الإجراءات في مختلف مراحل عملية المراجعة.

✕ دراسة عطية ووهدان والسيد (2022) بعنوان “إطار مقترح لتقدير المخاطر لأغراض تخطيط عملية المراجعة باستخدام التحليل الشبكي الضبابي: دراسة اختبارية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على إطار مقترح لتقدير المخاطر بأبعادها (المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف، المخاطر الاستراتيجية) لأغراض تخطيط المراجعة باستخدام التحليل الشبكي الضبابي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاختباري، وتكونت العينة من مجموعة من الشركات المصرية المدرجة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحليل الشبكي الضبابي يُقدم أداة فعالة لتقدير المخاطر بدقة أعلى مقارنة بالطرق التقليدية، وأوصت بتبني الأساليب الكمية المتقدمة في تخطيط المراجعة.

✕ دراسة سند والبديوي (2023) بعنوان “أثر مراجعة النظر في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مراجعة النظر بأبعادها (فحص أوراق العمل، تقييم الجودة، مراجعة الإجراءات، تقييم الأداء) في الحد من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمراجعة النظر في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بتفعيل نظام مراجعة النظر كمتطلب أساسي لجودة المراجعة.

✕ دراسة جمعة وموسى وسليمان (2023) بعنوان “قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القدرة الإدارية بأبعادها (الكفاءة الإدارية، الخبرة، جودة القرارات، الحوكمة) على مخاطر المراجعة في شركات المساهمة المصرية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من الشركات المصرية المدرجة في البورصة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة، حيث كلما ارتفعت القدرة الإدارية انخفضت مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة الاهتمام بتقييم القدرة الإدارية عند تخطيط عملية المراجعة.

✕ دراسة حولي وخالد (2021) بعنوان “مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية: دراسة ميدانية لآراء عينة من مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري”

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر المراجعة بأبعادها (المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف) ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لمراجع الحسابات دوراً فعالاً في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية من خلال إجراءات المراجعة المناسبة، وأوصت بتطوير كفاءات المراجعين وتفعيل معايير المراجعة الدولية.

✕ دراسة ديان وباسردة (2025) بعنوان “أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية بأبعادها (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المراقبة) في الحد من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الخارجيين في اليمن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتقييم الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة الاهتمام بمراحل تقييم الرقابة الداخلية في تخطيط عملية المراجعة.

✕ دراسة جاسم والسيد ونخال (2024) بعنوان “أثر استخدام الحوسبة السحابية على مخاطر عملية المراجعة: دراسة ميدانية بدولة الكويت”

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الحوسبة السحابية بأبعادها (تخزين البيانات، معالجة البيانات، أمن المعلومات، إمكانية الوصول) على مخاطر عملية المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة بدولة الكويت. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحوسبة السحابية في الحد من مخاطر المراجعة عند توفر ضوابط الأمن المناسبة، وأوصت بتطوير معايير مهنية خاصة بالمراجعة في بيئة الحوسبة السحابية.

✕ دراسة عثمان (2021) بعنوان “استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعميل المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي بالنسب المالية بأبعاده (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب المديونية) في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعميل المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحليل المالي بالنسب المالية يُعدّ أداة فعّالة في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس، وأوصت بضرورة استخدام هذه الأداة بشكل منتظم عند تقييم مخاطر عملاء المراجعة.

✕ دراسة غنيم وعبد السلام والبيلي (2024) بعنوان “تأثير تقنية سلاسل الكتل في الحد من مخاطر عملية المراجعة الخارجية في بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية”

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تقنية سلاسل الكتل بأبعادها (اللامركزية، الشفافية، الأمان، الثبات) في الحد من مخاطر عملية المراجعة الخارجية في بيئة البيانات الضخمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الخارجيين وأكاديمي المحاسبة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتقنية سلاسل الكتل في الحد من مخاطر المراجعة في بيئة البيانات الضخمة، وأوصت بضرورة تبني هذه التقنية في مكاتب المراجعة وتطوير كفاءات المراجعين للتعامل معها.

✕ دراسة الدابي وأمبدي (2021) بعنوان “دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان”

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية بأبعادها (المراجعة الإلكترونية، المراجعة المستمرة، المراجعة المشتركة، مراجعة النظير) في الحد من مخاطر المراجعة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي معنوي للاتجاهات الحديثة للمراجعة في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة تبني هذه الاتجاهات وتطوير التشريعات المهنية بما يتوافق معها.

8.1 الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض الشامل للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتحليل المخاطر ومخاطر المراجعة، يتضح أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في عدد من الجوانب الجوهرية، أبرزها الاهتمام بموضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها مدخلاً حديثاً ومهماً في مهنة المراجعة، والتركيز على الأبعاد الأساسية لهذا المدخل والمتمثلة في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها، فضلاً عن الاتفاق في تبني المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، وكذلك الاتفاق مع دراسات مثل (Kzykeyeva, 2022؛ Attaf & Bensbahou, 2025؛ Ardianingsih & Payamta, 2022؛ Mujalli, 2024؛ Almgrashi & Mujalli, 2024) في التأكيد على أهمية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تحقيق أهداف المنظمة وتعزيز جودة الأداء المهني للمراجعين.

غير أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب جوهرية تُشكّل في مجموعها الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدها؛ إذ تتميز الدراسة الحالية بجمعها بين متغيرين مهمين في إطار واحد متكامل، وهما المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كمتغير مستقل وتعزيز فاعلية تحليل المخاطر كمتغير تابع، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذا الشكل المتكامل. فقد ركّزت دراسات مثل (Wahyuandari et al., 2025) على أثر المراجعة المبنية على المخاطر على الأداء المالي، بينما ركّزت دراسة (Attaf & Bensbahou, 2025) على أثرها على تحسين عمليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، وتناولت دراسة (Harahap, 2024) أثرها على اكتشاف الغش في الحكومات المحلية، في حين تناولت دراسة (Vu et al., 2026) أثرها على جودة المراجعة في القطاع العام، ولم تُخصّص أيّ من هذه الدراسات لدراسة أثر هذا المدخل على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر بشكل مباشر ومحدد.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة التطبيق، حيث تُركّز على الشركات المساهمة السعودية التي تشهد تحولات اقتصادية وتنظيمية متسارعة في إطار رؤية المملكة 2030، بينما أُجريت معظم الدراسات السابقة في بيئات أعمال مختلفة كإندونيسيا (Ardianingsih & Payamta, 2022)؛ (Anugraheni et al., 2022)؛ Harahap, 2024) واليمن (Attaf & Bensbahou, 2025) وفيتنام (Vu et al., 2026) والسودان (أمين وسند، 2025؛ الخير، 2025؛ الدابي وأمبدي، 2021) والجزائر (حولي وخالد، 2021) ومصر (جمعة وموسى وسليمان، 2023؛ أبو العلا وآخرون، 2025)، وحتى الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية كدراسة (Mujalli, 2024) و (Almgrashi & Mujalli, 2024) ركّزت على العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر أو أثر إدارة المخاطر المستدامة عليها، دون التطرق إلى أثرها على فاعلية تحليل المخاطر تحديداً.

كذلك تتميز الدراسة الحالية بتناولها لأبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بشكل مفصل ومنظم يتضمن تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها، وقياس الأثر النسبي لكل بُعد على حدة في تعزيز فاعلية تحليل المخاطر، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذا العمق والتفصيل. وبناءً على ما سبق، تتجلى الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها في تقديم إطار متكامل يربط بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة وتعزيز فاعلية تحليل المخاطر في بيئة الشركات المساهمة السعودية، بما يُثري الأدب المحاسبي ويُقدّم إسهاماً علمياً وتطبيقياً متميزاً.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة الحالية إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تُشكّل الإطار الفكري والمفاهيمي الذي يحكم متغيرات الدراسة والعلاقات بينها، وذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتحليل المخاطر، والتأصيل النظري لهذه المفاهيم في ضوء أحدث الأدبيات المحاسبية والنظريات المُفسّرة للعلاقة بينهما.

أولاً: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

يُعدّ مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (Risk-Based Internal Audit) من المفاهيم الحديثة التي فرضتها التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة، وقد ظهر هذا المفهوم كاستجابة

موضوعية لقصور المدخل التقليدي للمراجعة الداخلية الذي كان يعتمد على التغطية الشاملة والمتساوية لجميع الأنشطة والعمليات دون التمييز بينها من حيث مستوى المخاطر. ويُعرّف معهد المراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأنها منهجية تربط المراجعة الداخلية بإطار إدارة المخاطر الشامل للمنظمة، وتُمكن نشاط المراجعة الداخلية من تقديم تأكيدات لمجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر تعمل بفاعلية، وأن المخاطر يتم إدارتها ضمن الحدود المقبولة.

ويقوم هذا المدخل على فلسفة جوهرية مفادها أن موارد المراجعة الداخلية محدودة، وأن التوظيف الأمثل لهذه الموارد يستلزم توجيهها نحو المجالات الأكثر أهمية والأكثر عرضة للمخاطر، بدلاً من توزيعها بالتساوي على جميع الأنشطة. وبذلك يتحوّل دور المراجعة الداخلية من دور تفتيشي تقليدي إلى دور استراتيجي يُسهم في تحقيق أهداف المنظمة وحماية أصولها وتعزيز الحوكمة فيها. وقد أكدت دراسة (Kzykeyeva, 2022) على أن تطبيق هذا المدخل يُسهم في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على اكتشاف الانحرافات.

وتتمثّل الأبعاد الرئيسية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في أربعة أبعاد متكاملة، يبدأ أولها ببُعد تحديد المخاطر (Risk Identification) الذي يتضمّن رصد جميع المخاطر المحتملة التي قد تواجه المنظمة وتؤثر على تحقيق أهدافها، سواء أكانت مخاطر داخلية أم خارجية، مالية أم تشغيلية أم استراتيجية أم مخاطر امتثال. ويعتمد هذا البُعد على أدوات متعددة كالمقابلات وورش العمل وتحليل البيانات التاريخية ومراجعة الأدبيات المهنية والمعايير الدولية.

ويأتي بُعد تقييم المخاطر (Risk Assessment) في المرتبة الثانية، ويتضمّن قياس احتمالية حدوث كل خطر تم تحديده وتقدير حجم تأثيره المتوقع على المنظمة، ثم ترتيب هذه المخاطر حسب أهميتها. ويعتمد هذا البُعد على استخدام مصفوفات تقييم المخاطر (Risk Assessment Matrices) وأساليب كمية ونوعية متطورة كتحليل السيناريوهات وتحليل الحساسية والنماذج الإحصائية المتقدمة، وقد أشارت دراسة (Wang et al., 2025) إلى أن استخدام النماذج الكمية متعددة الأهداف يُحسّن بشكل ملموس من كفاءة تقييم المخاطر وتخصيص الموارد.

أما بُعد الاستجابة للمخاطر (Risk Response) فيتضمّن اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر المحددة والمقيّمة، سواء من خلال تجنبها أو تحويلها أو تخفيفها أو قبولها، وذلك بناءً على تقييم

التكاليف والمنافع المرتبطة بكل خيار. ويرتبط هذا البُعد ارتباطاً وثيقاً بشهية المخاطر (Risk Appetite) للمنظمة والقدرة على تحمّل المخاطر (Risk Tolerance) التي تحددها الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ويُمثّل بُعد مراقبة المخاطر (Risk Monitoring) البُعد الرابع والأخير، ويتضمّن المتابعة المستمرة للمخاطر واستجاباتها للتحقق من فاعلية الإجراءات المتخذة، ورصد أيّ تغييرات قد تطرأ على طبيعة المخاطر أو مستوياتها، وتقديم التقارير الدورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة. وقد أكدت دراسة (Ardianingsih et al., 2024) أن فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتوقف إلى حدٍ كبير على مدى تكامل هذه الأبعاد الأربعة وترابطها.

ثانياً: تحليل المخاطر وفاعليته

يُعدّ تحليل المخاطر (Risk Analysis) من المفاهيم الجوهرية في مهنة المراجعة الحديثة، ويُعرّف بأنه عملية منهجية لدراسة المخاطر التي تواجه المنظمة وفهم طبيعتها وأسبابها ومصادرها وتقدير احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها، بهدف تقديم صورة واضحة عن ملف المخاطر (Risk Profile) للمنظمة تُمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التعامل معها. ويشمل تحليل المخاطر جانبين رئيسيين، هما التحليل النوعي الذي يعتمد على الوصف والتصنيف والتقدير الذاتي، والتحليل الكمي الذي يستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية لقياس المخاطر بشكل موضوعي.

وتُشير فاعلية تحليل المخاطر إلى قدرة عملية التحليل على تحقيق أهدافها المرجوة بكفاءة وموضوعية، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات الإدارة وتعزيز الحوكمة في المنظمة. وتتحدّد فاعلية تحليل المخاطر من خلال عدة مؤشرات، منها شمولية التحليل ودقته وموضوعيته وتوقيته المناسب، وقدرته على استيعاب المخاطر الناشئة ومسايرة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، فضلاً عن قابلية استخدامه من قبل متخذي القرار. وقد أشارت دراسة (الخير، 2025) إلى أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية يُسهم بشكل فعّال في تعزيز دقة تحليل المخاطر وتخفيض مخاطر المراجعة الخارجية.

ثالثاً: العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر

تستند العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر إلى عدة نظريات مفسّرة، أبرزها نظرية الوكالة (Agency Theory) التي تُوضح دور المراجعة الداخلية في التخفيف من

مشكلات الوكالة بين الملاك والمديرين من خلال تعزيز الرقابة والشفافية، ونظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) التي تُبرز أهمية حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة من خلال إدارة المخاطر بفاعلية، ونظرية التبعية الظرفية (Contingency Theory) التي تُشير إلى أن فاعلية المراجعة الداخلية تتوقف على مدى ملاءمتها لظروف المنظمة وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

ويؤقر مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر إطاراً منهجياً متكاملًا يُعزز من فاعلية تحليل المخاطر من خلال عدة آليات، إذ يُسهّم بُعد تحديد المخاطر في توفير قاعدة معلومات شاملة عن المخاطر التي تواجه المنظمة، ويُساعد بُعد تقييم المخاطر في تحديد أولويات المخاطر وترتيبها حسب أهميتها، ويُقدّم بُعد الاستجابة للمخاطر بدائل عملية للتعامل مع المخاطر المحددة، بينما يُتيح بُعد مراقبة المخاطر متابعة فاعلية الإجراءات المتخذة وتحديث تحليل المخاطر بشكل مستمر. وقد أكدت دراسة (Attaf & Bensbahou, 2025) على أن تطبيق مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يُسهّم بشكل إيجابي في تحسين عمليات إدارة المخاطر بما في ذلك عملية تحليل المخاطر.

وفي بيئة الشركات المساهمة السعودية، تكتسب هذه العلاقة أهمية مضاعفة في ضوء التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، والتي أفرزت متطلبات جديدة للحوكمة وإدارة المخاطر والإفصاح. وقد أشارت دراسة (Mujalli, 2024) إلى أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا والبنية التحتية التكنولوجية والإطار التنظيمي تُمثّل العوامل الرئيسية المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات السعودية، مما يعزز من إمكانية تحقيق هذا المدخل لأثره الإيجابي على فاعلية تحليل المخاطر في هذه البيئة.

10.1 منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية

سوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، إذ يُتيح هذا المنهج وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية موضوعية. وسوف يُستخدم هذا المنهج في الجانب النظري للدراسة من خلال استعراض الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف بناء الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وتحديد أبعاد المتغير المستقل (المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر) وأبعاد المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر).

كما سوف تستعين الدراسة بالمنهج الاستقرائي في الجانب الميداني من خلال تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على مفردات عينة الدراسة، ثم جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائياً باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. وسوف يُوظف هذا المنهج للوصول إلى نتائج علمية موضوعية يُمكن الاعتماد عليها في تقديم التوصيات المناسبة والإطار المقترح لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.

11.1 مجتمع وعينة الدراسة

سوف يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، والبالغ عددها نحو (280) شركة مساهمة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المالي والصناعي والخدمي وقطاع الطاقة والاتصالات والرعاية الصحية. وقد وقع اختيار هذا المجتمع لكونه يُمثّل البيئة الأنسب لدراسة موضوع الدراسة، إذ تخضع هذه الشركات لمتطلبات صارمة في مجال الحوكمة والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وفقاً لللائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، فضلاً عن كونها تمتلك إدارات متخصصة في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل وفق أفضل الممارسات المهنية.

ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة إجراء حصر شامل له، سوف يعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية في العينة، وسوف يُحدّد حجم العينة وفقاً لمعادلة (Stephen Thompson) الإحصائية، ومن المتوقع أن يبلغ حجم العينة نحو (384) مفردة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%). وسوف يتم توزيع (450) قائمة استقصاء لضمان الحصول على العدد المستهدف من الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي، مع مراعاة توزيع العينة بشكل متوازن بين المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين في الشركات المساهمة السعودية.

12.1 مصادر جمع البيانات

سوف يعتمد الباحث في جمع البيانات على مصدرين رئيسيين، هما المصادر الثانوية التي تشمل الكتب والمراجع العلمية والدوريات المحكمة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة والتقارير المهنية الصادرة عن الجهات المتخصصة كمعهد المراجعين الداخليين (IIA) والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) وهيئة السوق المالية السعودية، إلى جانب المواقع الإلكترونية العلمية وقواعد البيانات كقاعدة (دار المنظومة) و (EBSCO) و (Emerald) و (Scopus)، وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة واستعراض الدراسات السابقة. أما المصادر الأولية فسوف تتمثل في البيانات الميدانية التي سوف يتم جمعها من خلال قائمة الاستقصاء التي سيتم تصميمها وتوزيعها على مفردات عينة الدراسة من العاملين في الشركات المساهمة السعودية.

13.1 أدوات الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على قائمة الاستقصاء (Questionnaire) كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من مفردات عينة الدراسة، وسوف يتم تصميمها بشكل يخدم أهداف الدراسة ويغطي جميع متغيراتها. وسوف تتضمن قائمة الاستقصاء ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية لمفردات العينة، ويشمل المؤهل العلمي والتخصص والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والشهادات المهنية والقطاع الذي تعمل به الشركة.

القسم الثاني: عبارات المتغير المستقل (المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر)، ويتضمن أربعة أبعاد رئيسية موزعة على النحو التالي:

☒ البعد الأول: تحديد المخاطر (4 فقرات)

☒ البعد الثاني: تقييم المخاطر (4 فقرات)

☒ البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر (4 فقرات)

☒ البعد الرابع: مراقبة المخاطر (4 فقرات)

القسم الثالث: عبارات المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)، وسوف يتم قياسه بشكل أحادي المحور من خلال (10 فقرات).

وسوف يتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس استجابات المفحوصين على عبارات قائمة الاستقصاء، والذي يتدرج من (موافق بشدة = 5) إلى (غير موافق بشدة = 1). كما سوف يتم اختبار صدق قائمة الاستقصاء من خلال الصدق الظاهري (عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين) والصدق البنائي (باستخدام معاملات الارتباط)، واختبار ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ. (Cronbach's Alpha)

14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

سوف يعتمد الباحث في تحليل البيانات الميدانية على البرنامج الإحصائي (SPSS) في نسخته الأحدث، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وتشمل: الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لوصف خصائص عينة الدراسة واستجابات المفحوصين على عبارات قائمة الاستقصاء، ومعامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات قائمة الاستقصاء، ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار الصدق البنائي والعلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار كولموجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فروض الدراسة وقياس أثر المتغير المستقل بأبعاده على المتغير التابع، ومعامل التضخم في التباين (VIF) للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة، فضلاً عن اختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق في استجابات المفحوصين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.

15.1 حدود الدراسة

سوف تلتزم الدراسة الحالية بالحدود التالية:

- ✗ الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة على تناول أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها الأربعة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر، دون التطرق إلى متغيرات أخرى.
- ✗ الحدود المكانية: سوف تُطبّق الدراسة على الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في المملكة العربية السعودية.

- ✕ الحدود البشرية: سوف تقتصر الدراسة على المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة السعودية.
- ✕ الحدود الزمانية: سوف تُجرى الدراسة الميدانية خلال الفترة من عام 2025م إلى عام 2026م.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

1.1.2 تمهيد

يشهد الفكر المحاسبي والمهني المعاصر تحولات جوهرية في طبيعة المراجعة الداخلية ووظيفتها داخل المنظمات، وذلك استجابةً للتعقيدات المتنامية في بيئة الأعمال وتزايد المخاطر التي تواجهها المنظمات على اختلاف قطاعاتها وأحجامها. ولم يعد المدخل التقليدي للمراجعة الداخلية القائم على التغطية الشاملة والدورية لجميع الأنشطة قادراً على تلبية التطلعات المتزايدة لأصحاب المصلحة، مما استدعى ظهور مداخل حديثة تُعيد صياغة دور المراجعة الداخلية وتُوجّه جهودها نحو المجالات الأكثر أهمية والأكثر عرضة للمخاطر. ويُمثّل مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر أحد أبرز هذه المداخل الحديثة، إذ يقوم على فلسفة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة للمراجعة من خلال توجيهها نحو المخاطر الجوهرية التي تُهدّد تحقيق أهداف المنظمة. ويُلقب هذا المبحث الضوء على مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأهميتها وأهدافها وأبعادها ومداخلها التطبيقية، بما يُوفّر أساساً نظرياً متكاملًا لفهم هذا المتغير المستقل في الدراسة الحالية.

2.1.2 مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

تعدّدت التعريفات التي قدّمها الباحثون والكتّاب لمفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، مما يعكس ثراء هذا المفهوم وتشعب أبعاده وتنوّع الزوايا التي يُنظر إليه من خلالها. وقد أفرزت هذه التعريفات مدارس فكرية متباينة في تحديد ماهية هذا المدخل والعناصر المكوّنة له.

يُعرّف مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأنه منهجية متكاملة تربط بين نشاط المراجعة الداخلية وإطار إدارة المخاطر الشامل للمنظمة، بحيث يتم توجيه موارد المراجعة نحو المجالات ذات المخاطر المرتفعة، وتقديم تأكيدات موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فاعلية إجراءات إدارة هذه المخاطر. (Kzykeyeva, 2022) ويُبرز هذا التعريف البُعد التكاملي للمدخل باعتباره ركيزة أساسية تربط بين وظيفتي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر داخل المنظمة.

ومن زاوية أخرى، يُنظر إلى المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها فلسفة تطبيقية تستهدف إعادة توجيه الأنشطة الرقابية بما ينسجم مع خريطة المخاطر الفعلية للمنظمة، إذ تنتقل بالمراجعة من كونها نشاطاً روتينياً يُغطّي جميع الأنشطة بالتساوي إلى نشاط استراتيجي يُركّز على الأولويات الحقيقية للمنظمة (Kurniawan et al., 2023). ويُضفي هذا التعريف بُعداً استراتيجياً على المفهوم يتجاوز الفهم التقليدي للمراجعة كوظيفة تفتيشية.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تُمثّل مدخلاً متطوراً يُعيد تشكيل العلاقة بين المراجع الداخلي والإدارة، بحيث يتحوّل المراجع من مجرد مُقيّم للامتثال إلى شريك استراتيجي يُساهم في تقديم مشورة متخصصة حول إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها (Attaf & Bensbahou, 2025). ويُبرز هذا التعريف الطابع الاستشاري للمدخل إلى جانب طابعه التأكيدي.

وفي سياق مقارب، يُعرّف هذا المدخل بأنه إطار عمل منهجي يجمع بين تقنيات تقييم المخاطر وممارسات المراجعة الداخلية بهدف تحسين فاعلية الأنشطة الرقابية وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، مع التأكيد على أهمية استدامة هذه العملية عبر الزمن (Almgrashi & Mujalli, 2024). ويُدخل هذا التعريف بُعد الاستدامة كعنصر مهم في فهم المدخل.

ومن منظور تخطيطي وكمّي، يُنظر إلى المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها منهجية تعتمد على أدوات تحليل كمي متقدمة لتخصيص موارد المراجعة بشكل أمثل، وترتيب أولويات المخاطر بناءً على أسس علمية موضوعية بعيداً عن الاجتهادات الشخصية (Wang et al., 2025). ويُضيف هذا التعريف بُعداً تكنولوجياً وكميّاً مهماً لفهم المدخل في ظل التطورات المعاصرة.

كما يُشير فريق آخر إلى أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تُمثّل توجهاً حديثاً يُعيد صياغة دور المراجعة الداخلية باعتبارها خط دفاع ثالث يعمل بالتكامل مع خطوط الدفاع الأولى (الإدارة التنفيذية) والثانية (وظائف الرقابة والامتثال وإدارة المخاطر)، بما يُعزّز من متانة منظومة الحوكمة في المنظمة (Ardianingsih & Payamta, 2022). ويُبرز هذا التعريف الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية ضمن إطار خطوط الدفاع الثلاثة.

وفي إطار أكثر تفصيلاً، يُعرّف هذا المدخل بأنه نهج ديناميكي يقوم على التقييم المستمر لملف المخاطر (Risk Profile) الخاص بالمنظمة، وإعادة توجيه جهود المراجعة بشكل مرّن استجابةً للتغيرات في طبيعة هذه المخاطر ومستوياتها. (Mujalli, 2024) ويُبرز هذا التعريف الطابع الديناميكي للمدخل الذي يتجاوز الفهم الساكن للمراجعة.

ويُتّضح من استعراض هذه التعريفات أن ثمة مدرستين رئيسيتين في تناول مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر؛ تنظر الأولى إليه باعتباره منهجية تطبيقية تُوجّه جهود المراجعة نحو المخاطر ذات الأولوية، بينما ترى الثانية أنه فلسفة استراتيجية شاملة تُعيد تعريف دور المراجعة الداخلية في المنظمة. ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يمكن للباحث تقديم تعريف إجرائي للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها منهجية متكاملة وديناميكية للمراجعة الداخلية تعتمد على تحديد المخاطر الجوهرية التي تواجه المنظمة وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها بشكل مستمر، بهدف توجيه موارد المراجعة بشكل أمثل نحو الأولويات الحقيقية للمنظمة، وتقديم تأكيدات موضوعية وخدمات استشارية تُسهم في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر والحوكمة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

3.1.2 أهمية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

تكتسب المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر أهمية بالغة في بيئة الأعمال المعاصرة التي تتسم بالتعقيد وتزايد المخاطر وتنوّع مصادرها، إذ لم تعد المنظمات قادرة على الاعتماد على المداخل التقليدية للرقابة والمراجعة في مواجهة التحديات المتلاحقة. وقد أدّى ذلك إلى تعاظم الاهتمام بهذا المدخل من قِبل الأكاديميين والمهنيين على حدّ سواء، وتنوّعت الرؤى حول أوجه أهميته.

ويُشير (Udoh, 2024) إلى أن أهمية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتجلى في عدة جوانب جوهرية، أولها أنها تُسهم في تعزيز أطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات من خلال تقديم رؤية شاملة ومنهجية للمخاطر المؤثرة على تحقيق أهداف المنظمة، وثانيها أنها تُقدّم دعماً استراتيجياً لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ك لجنة المراجعة ولجنة المخاطر من خلال توفير معلومات موضوعية عن ملف المخاطر، وثالثها أنها تُعزّز من كفاءة استخدام موارد المراجعة الداخلية من خلال توجيهها نحو المجالات الأكثر أهمية بدلاً من توزيعها بالتساوي على جميع الأنشطة، ورابعها أنها ترفع من مستوى الثقة والشفافية في المنظمة أمام أصحاب المصلحة من مساهمين ومستثمرين وجهات رقابية.

ويرى (Zahra, 2025) أن أهمية هذا المدخل تظهر أيضاً في قدرته على تعزيز آليات منع واكتشاف الغش والاحتيال من خلال التركيز المبكر على المجالات ذات المخاطر المرتفعة قبل أن تتحول إلى مشكلات فعلية تُلحق أضراراً بالمنظمة، فضلاً عن دوره في تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة للمخاطر الناشئة في بيئة الأعمال المتغيرة.

ويُبرز (Harahap, 2024) بُعداً آخر لأهمية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ويتمثل في دورها الحيوي في القطاع العام والمؤسسات الحكومية، حيث تُسهم في تعزيز المساءلة وحماية المال العام وضمان تحقيق الأهداف التنموية للدولة، وذلك من خلال تركيز جهود المراجعة على المخاطر الأكثر تأثيراً على تحقيق الأهداف العامة.

ويُوضّح (أبو العلا وآخرون، 2025) أن هذا المدخل يكتسب أهمية خاصة في القطاع الصناعي، حيث تتسم البيئة التشغيلية بتعقيد المخاطر وتنوعها، ويُسهم تفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تحسين جودة الأداء المالي من خلال دعم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية بشكل منهجي.

كما يُضيف (Ardianingsih et al., 2024) أن أهمية هذا المدخل تظهر في قدرته على تحقيق التوازن بين الطابع التأكدي والطابع الاستشاري للمراجعة الداخلية، بما يُمكنها من الاضطلاع بدور استراتيجي شامل داخل المنظمة يتجاوز الدور التقليدي المحصور في التحقق من الامتثال.

ويُشير (Vu et al., 2026) إلى أن هذا المدخل يكتسب أهمية إضافية في الاقتصادات الناشئة، حيث يُسهم في رفع مستوى الممارسة المهنية للمراجعة إلى المستويات الدولية، ويُقدّم إطاراً منهجياً يُساعد المنظمات على مواكبة التطورات في مهنة المراجعة عالمياً.

ويُبرز (Anugraheni et al., 2022) أن الأهمية الحقيقية لهذا المدخل تتجلى في إسهامه في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال إحكام مرحلة التخطيط، وهي المرحلة الأكثر تأثيراً على جودة العملية الرقابية بأكملها.

4.1.2 أهداف المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

تتعدّد الأهداف التي يسعى مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر إلى تحقيقها، وقد تناول الباحثون هذه الأهداف من زوايا مختلفة تعكس تنوّع مجالات تطبيق هذا المدخل. ويمكن استعراض أبرز آراء الباحثين حول أهداف هذا المدخل على النحو التالي:

يرى (Wahyuandari et al., 2025) أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها: تحسين الأداء المالي التنظيمي من خلال تخفيض المخاطر المؤثرة على تحقيق الأهداف المالية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية للمنظمة، ودعم اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، وتوفير معلومات موثوقة عن حالة المخاطر المالية لأصحاب المصلحة.

ويُحدّد (Mujalli, 2024) مجموعة من الأهداف التي يستهدفها هذا المدخل، تشمل: مساعدة الإدارة العليا على فهم طبيعة المخاطر المؤثرة على المنظمة، وتوجيه الموارد الرقابية نحو المجالات الأكثر أهمية، وتعزيز التكامل بين أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، وتقديم توصيات عملية لتحسين البيئة الرقابية.

ويُشير (Kurniawan et al., 2023) إلى أن هذا المدخل يستهدف تحقيق أهداف متعددة، منها: تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية من خلال تركيزها على المخاطر الجوهرية، وتحسين قدرة المراجعين على تقديم قيمة مضافة للمنظمة، وتطوير الكفاءات المهنية للمراجعين في مجال إدارة المخاطر، ودعم منظومة الحوكمة في المنظمة.

ويُضيف (Attaf & Bensbahou, 2025) أن هذا المدخل يسعى إلى: تحسين عمليات إدارة المخاطر في المنظمة، وتعزيز قدرة المنظمة على التعرّف على المخاطر الناشئة، وتقديم تأكيدات موضوعية عن فاعلية إجراءات الاستجابة للمخاطر، وضمان توافق ممارسات المنظمة مع أفضل الممارسات الدولية.

ويرى (Ardianingsih et al., 2024) أن هذا المدخل يستهدف: تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية بشكل عام، وتحسين جودة تقارير المراجعة، ورفع مستوى الرضا لدى أصحاب المصلحة عن مخرجات المراجعة، وتحقيق التطوير المستمر لمنظومة الرقابة الداخلية.

5.1.2 أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

تم تحديد أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الدراسة الحالية بناءً على استقراء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة، وبالاعتماد بشكل رئيسي على ما ورد في دراسات كلّ من (Kzykeyeva,

، Mujalli, 2024)؛ Ardianingsih & Payamta, 2022؛ Attaf & Bensbahou, 2025؛ 2022 والتي أجمعت على أن هذا المدخل يقوم على أربعة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة، هي: تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر.

البعد الأول: تحديد المخاطر (Risk Identification)

يُمثّل بُعد تحديد المخاطر نقطة الانطلاق في منظومة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، إذ لا يُمكن للمنظمة أن تُدير مخاطرها بفاعلية ما لم تتمكن أولاً من التعرف عليها بشكل شامل ودقيق. ويتضمّن هذا البُعد رصد جميع المخاطر الفعلية والمحتملة التي قد تُؤثّر على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية والمالية ومخاطر الامتثال، سواء أكانت مخاطر داخلية تتبع من طبيعة العمليات والأنشطة داخل المنظمة، أم مخاطر خارجية مصدرها البيئة الاقتصادية والسياسية والتنظيمية المحيطة (Kzykeyeva, 2022).

ويستلزم هذا البُعد استخدام أدوات وأساليب متعددة لضمان شمولية عملية التحديد، منها المقابلات المُنظّمة مع الإدارة العليا ومديري الوحدات التنظيمية، وورش العمل الجماعية التي تجمع خبرات مختلف الأطراف المعنية، وتحليل البيانات التاريخية للأحداث والحوادث السابقة، ومراجعة التقارير الداخلية والخارجية، وتحليل البيئة الخارجية للمنظمة باستخدام أدوات كتحليل (PESTEL) و (SWOT) كما يعتمد هذا البُعد على قوائم مرجعية شاملة تُصنّف المخاطر وفق فئات متنوعة تُيسّر عملية الرصد المنهجي.

ويكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في ضوء التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، إذ تظهر باستمرار مخاطر جديدة كالمخاطر السيبرانية ومخاطر الاستدامة ومخاطر التحول الرقمي، مما يستوجب تحديث عملية تحديد المخاطر بشكل دوري لاستيعاب هذه المخاطر الناشئة. (Almgrashi & Mujalli, 2024)

البعد الثاني: تقييم المخاطر (Risk Assessment)

يأتي بُعد تقييم المخاطر في المرتبة الثانية بعد تحديدها، ويستهدف تقدير أهمية كل خطر بناءً على مؤشرين رئيسيين، هما احتمالية حدوث الخطر وحجم تأثيره المتوقع في حال حدوثه على تحقيق أهداف المنظمة. ويُتيح هذا البُعد ترتيب المخاطر تنازلياً حسب أهميتها، مما يُوفّر أساساً موضوعياً لتوجيه موارد المراجعة نحو المخاطر ذات الأولوية العليا. (Ardianingsih & Payamta, 2022)

ويعتمد تقييم المخاطر على مجموعة من الأدوات والأساليب الكمية والنوعية، من أبرزها مصفوفات تقييم المخاطر (Risk Assessment Matrices) التي تُصنّف المخاطر ضمن مستويات متعددة (منخفض، متوسط، مرتفع، شديد)، وأساليب التحليل النوعي التي تعتمد على الحكم المهني للخبراء، وأساليب التحليل الكمي التي تستخدم النماذج الإحصائية والرياضية لقياس المخاطر بشكل موضوعي. وقد أشار (Wang et al., 2025) إلى إمكانية توظيف أساليب الأمثلة متعددة الأهداف في تقييم المخاطر بما يُحسن دقة العملية وموضوعيتها.

كما يستلزم هذا البُعد الأخذ بعين الاعتبار مفهومي شهية المخاطر (Risk Appetite) والقدرة على تحمّل المخاطر (Risk Tolerance) اللذين تُحدّدهما الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وذلك لتحديد المستويات المقبولة من المخاطر التي تستطيع المنظمة العمل ضمن حدودها.

البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر (Risk Response)

يتضمّن بُعد الاستجابة للمخاطر اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع كل خطر بناءً على نتائج التقييم، وذلك عبر مجموعة من الخيارات الاستراتيجية التي تشمل: تجنب المخاطر (Risk Avoidance) بالتخلي عن النشاط الذي يُنتجها، وتحويل المخاطر (Risk Transfer) إلى أطراف أخرى كشركات التأمين، وتخفيف المخاطر (Risk Mitigation) بتطبيق ضوابط رقابية تُقلّل من احتمالية حدوثها أو حجم تأثيرها، وقبول المخاطر (Risk Acceptance) عندما تكون تكلفة معالجتها أعلى من تكلفة تحمّلها (Attaf & Bensbahou, 2025).

ويتطلّب هذا البُعد إجراء تحليل موضوعي للتكاليف والمنافع المرتبطة بكل خيار من خيارات الاستجابة، وذلك للوصول إلى القرار الأمثل الذي يُحقّق التوازن بين تخفيض المخاطر وترشيد الموارد المخصّصة للاستجابة. كما يستلزم توثيق قرارات الاستجابة وأسبابها وتحديد الأطراف المسؤولة عن تنفيذها والجدول الزمني المرتبطة بها.

البعد الرابع: مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)

يُمثّل بُعد مراقبة المخاطر البُعد الرابع والأخير في منظومة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ويتضمّن المتابعة المستمرة والمنظمة للمخاطر وللاستجابات المنظمة لها، وذلك للتحقق من فاعلية الإجراءات

المتخذة ورصد أي تغيرات قد تطرأ على طبيعة المخاطر أو مستوياتها. كما يشمل هذا البُعد إعداد تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة تُوضّح الوضع الراهن للمخاطر ومدى فاعلية الاستجابات المطبّقة (Ardianingsih et al., 2024).

ويعتمد هذا البُعد على توظيف مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لقياس فاعلية عمليات إدارة المخاطر بشكل موضوعي، فضلاً عن استخدام أنظمة الإنذار المبكر لرصد التغيرات في مستويات المخاطر قبل تفاقمها. كما يستلزم هذا البُعد المراجعة الدورية لخريطة المخاطر وتحديثها بما يعكس التغيرات في بيئة الأعمال.

عناصر إضافية داعمة لأبعاد المدخل

إلى جانب الأبعاد الأربعة الرئيسية السابقة، تُشير الأدبيات إلى مجموعة من العناصر الداعمة التي تُعزّز من فاعلية تطبيق هذا المدخل، منها: البيئة التنظيمية الداعمة التي توفرها الإدارة العليا (Kurniawan et al., 2023)، وكفاءة المراجعين الداخليين وخبراتهم المهنية في مجال إدارة المخاطر (Mujalli, 2024)، والبنية التحتية التكنولوجية التي تدعم عمليات جمع البيانات وتحليلها، وثقافة المخاطر السائدة في المنظمة والتي تعكس مدى وعي العاملين بأهمية إدارة المخاطر. (Almgrashi & Mujalli, 2024)

6.1.2 استراتيجيات ومداخل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

تتنوع الاستراتيجيات والمداخل التي يمكن اعتمادها عند تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ويرتبط اختيار الاستراتيجية الملائمة بجملة من العوامل، منها طبيعة نشاط المنظمة وحجمها ومستوى نضج ممارسات إدارة المخاطر لديها والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها.

ويبرز في مقدمة هذه الاستراتيجيات المدخل المتكامل مع إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM)، والذي يقوم على دمج ممارسات المراجعة الداخلية ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة بأكملها، بحيث تتكامل الأنشطة الرقابية مع أنشطة تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها في منظومة موحدة. (Attaf & Bensbahou, 2025)

ويُتَّجه فريق آخر من الباحثين نحو تبني مدخل الاستدامة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، حيث يتم دمج المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة (ESG) ضمن نطاق المراجعة، بما يُعزّز من قدرة المنظمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Almgrashi & Mujalli, 2024)

كما ظهر المدخل الكمي المتقدم الذي يعتمد على استخدام أدوات النمذجة الرياضية والأمثلة متعددة الأهداف في تخطيط عمليات المراجعة وتخصيص مواردها بشكل أمثل، وهو مدخل يستفيد من التقدم في أدوات تحليل البيانات لتحسين موضوعية القرارات المتعلقة بالمراجعة. (Wang et al., 2025)

ويُبرز مدخل آخر أهمية التركيز على العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، من قبيل كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا والبنية التحتية التكنولوجية، ويقوم هذا المدخل على معالجة هذه العوامل بشكل منهجي قبل الشروع في تطبيق المدخل ذاته. (Mujalli, 2024)

كما تُشير الأدبيات إلى مدخل تكامل خطوط الدفاع الثلاثة، والذي يقوم على تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر بين ثلاثة مستويات: الإدارة التنفيذية كخط دفاع أول، ووظائف الرقابة والامتثال وإدارة المخاطر كخط دفاع ثانٍ، والمراجعة الداخلية كخط دفاع ثالث يُقدّم تأكيدات مستقلة عن فاعلية الخطتين الأول والثاني. (Ardianingsih & Payamta, 2022)

وأخيراً، يظهر مدخل التخصص القطاعي الذي يُكيّف تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بحسب طبيعة القطاع الذي تعمل فيه المنظمة، كالقطاع المصرفي الإسلامي (Attaf & Bensbahou, 2025)، أو القطاع العام (Vu et al., 2026)، أو القطاع الصناعي (أبو العلا وآخرون، 2025)، بحيث تُراعى الخصائص المميزة لكل قطاع والمخاطر الفريدة التي يواجهها.

المبحث الثاني: تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة

1.2.2 تمهيد

يُمثل تحليل المخاطر ركيزة جوهرية في مهنة المراجعة المعاصرة، إذ يُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه قرارات المراجع بشأن طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها ومداهها، ومن ثمّ فإن جودة عملية المراجعة وموثوقية تقاريرها تتوقف إلى حدٍ بعيد على دقة وفاعلية تحليل المخاطر. وقد شهد هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة استجابةً لتعقّد بيئة الأعمال وتنوّع المخاطر التي تواجه المنظمات، فلم يعد تحليل المخاطر مقتصرًا على المخاطر المالية التقليدية، بل امتدّ ليشمل مخاطر جديدة كالمخاطر التشغيلية والاستراتيجية والسيبرانية ومخاطر الاستدامة. ويُلقب هذا المبحث الضوء على مفهوم تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة وأهميتهما وأهدافهما وأبعادهما ومداخل تعزيز فاعليتهما، بما يُوفّر أساساً نظرياً متكاملًا لفهم المتغير التابع في الدراسة الحالية.

2.2.2 مفهوم تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة

تتعدّد التعريفات المُقدّمة لمفهوم تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة، وتعكس هذه التعريفات تنوّع الزوايا التي يُنظر منها إلى هذين المفهومين، وتباين المدارس الفكرية في تحديد ماهيتهما.

يُعرّف تحليل المخاطر في سياق المراجعة بأنه العملية المنهجية التي تستهدف دراسة المخاطر التي تواجه عميل المراجعة وفهم طبيعتها ومصادرها وأسبابها، وتقدير احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها المتوقع على القوائم المالية، بهدف تقديم صورة واضحة لملف المخاطر تُوجّه إجراءات المراجعة بشكل ملائم (عثمان، 2021). ويُبرز هذا التعريف الطابع المنهجي لعملية التحليل واستهدافها المباشر لأغراض المراجعة.

وتُعرّف مخاطر المراجعة بأنها احتمال إبداء المراجع رأياً غير ملائم حول القوائم المالية عندما تحتوي هذه القوائم على تحريف جوهري، وتتكوّن من ثلاثة عناصر رئيسية هي المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف (حولي وخالد، 2021). ويُقدّم هذا التعريف الفهم التقليدي لمخاطر المراجعة الذي يستند إلى معايير المراجعة الدولية.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يُنظر إلى تحليل المخاطر باعتباره أداة استراتيجية تُمكن المراجع من التخطيط الفعّال لعملية المراجعة من خلال ربط طبيعة الإجراءات ومداها وتوقيتها بمستويات المخاطر المحددة، وذلك بما يُحقّق التوازن بين فاعلية المراجعة وكفاءة استخدام مواردها (عطية وآخرون، 2022). ويُبرز هذا التعريف الطابع التخطيطي والاستراتيجي للتحليل.

ويُقدّم فريق آخر من الباحثين رؤية موسّعة لتحليل المخاطر، إذ يُعرّفونه بأنه عملية مستمرة تبدأ منذ المراحل الأولى لعملية المراجعة وتمتدّ حتى إصدار التقرير، وتشمل التقييم الديناميكي للمخاطر واستجاباتها في ضوء الأدلة المتراكمة والمستجدات التي تطرأ خلال العملية (سند والبديوي، 2023). ويُضيف هذا التعريف بُعداً ديناميكياً على مفهوم التحليل.

ومن منظور تكنولوجي، يُعرّف تحليل المخاطر بأنه العملية التي تستفيد من الأدوات التكنولوجية الحديثة كتّحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتقنيات سلاسل الكتل لتحسين دقة رصد المخاطر وشمولية تقييمها في بيئة الأعمال الرقمية (غنيم وآخرون، 2024). ويُبرز هذا التعريف البُعد التكنولوجي المتنامي في تحليل المخاطر.

ومن زاوية أخرى، يُنظر إلى تحليل المخاطر باعتباره عملية تكاملية تربط بين مختلف أنشطة المراجعة ومصادر المعلومات المتاحة عن العميل، بما يشمل تقييم البيئة الرقابية وفحص إجراءات الرقابة الداخلية وتحليل القوائم المالية وفهم طبيعة نشاط العميل (ديان وباسردة، 2025). ويُبرز هذا التعريف الطابع التكاملي للعملية.

كما يُعرّف تحليل المخاطر من منظور أوسع بأنه العملية التي تُوظّف الأساليب التحليلية المتقدمة كالنسب المالية وتحليل الاتجاهات واختبارات المعقولية بهدف الكشف عن التحريفات المحتملة في القوائم المالية وتحديد المجالات التي تستدعي مزيداً من الاهتمام والفحص (الخير، 2025). ويُبرز هذا التعريف البُعد الإجرائي للتحليل.

وفي سياق مقارب، يُنظر إلى تحليل المخاطر باعتباره عملية تكيفية تتغير أساليبها وأدواتها بحسب طبيعة عميل المراجعة والقطاع الذي يعمل فيه ومدى تعقّد عملياته (جاسم وآخرون، 2024). ويُضيف هذا التعريف بُعد المرونة والتكيف مع خصوصية كل حالة مراجعة.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن تحليل المخاطر يُمثل ركيزة أساسية لتحقيق جودة المراجعة، إذ يتوقف على دقته وشموليته قدرة المراجع على الوصول إلى استنتاجات موضوعية حول عدالة القوائم المالية (جمعة وآخرون، 2023).

كما يُعرّف تحليل المخاطر بأنه عملية استكشافية تستهدف الكشف عن المخاطر الخفية التي قد لا تظهر عبر إجراءات المراجعة التقليدية، وذلك من خلال توظيف تقنيات متطورة كالتحليل الشبكي الضبابي (عطية وآخرون، 2022).

ويتّضح من استعراض هذه التعريفات أن هناك مدرستين رئيسيتين في تناول مفهوم تحليل المخاطر؛ تنظر الأولى إليه باعتباره عملية تقنية إجرائية تستهدف قياس المخاطر وتقييمها بأدوات محددة، بينما تراه الثانية عملية استراتيجية شاملة تدخل في صميم التخطيط لعملية المراجعة وتوجيه مواردها. ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يمكن للباحث تقديم تعريف إجرائي لفاعلية تحليل المخاطر باعتبارها قدرة عملية تحليل المخاطر على تحقيق أهدافها بكفاءة وموضوعية، من خلال تقديم صورة شاملة ودقيقة عن المخاطر التي تواجه المنظمة، وتوفير معلومات موثوقة تدعم اتخاذ قرارات المراجعة والإدارة، وتسهم في تعزيز جودة المراجعة وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

3.2.2 أهمية تحليل المخاطر وفاعليته

يكتسب تحليل المخاطر أهمية متعاظمة في بيئة الأعمال والمراجعة المعاصرة، وذلك في ظل تنامي حجم المخاطر وتنوع مصادرها وتعمّد آثارها على المنظمات. وقد تناول الباحثون هذه الأهمية من زوايا متعددة تعكس ثراء هذا المفهوم وتأثيره الواسع.

ويُشير (أمين وسند، 2025) إلى أن أهمية تحليل المخاطر تتجلى في عدة جوانب جوهرية، أولها أنه يُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه خطة المراجعة الشاملة، إذ إن كل قرار يتخذه المراجع بشأن طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها ومداها يستند إلى نتائج تحليل المخاطر، وثانيها أنه يُساعد المراجع على تخصيص موارده بكفاءة عبر توجيهها نحو المجالات ذات المخاطر المرتفعة، وثالثها أنه يُعزّز من قدرة المراجع على الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لدعم رأيه في القوائم المالية، ورابعها أنه يُسهم في تخفيض مخاطر المراجعة الإجمالية إلى مستويات مقبولة.

ويرى (أبو جناح وآخرون، 2023) أن أهمية تحليل المخاطر تظهر أيضاً في دوره في دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمراجع، كقرار قبول العميل أو الاستمرار معه، وقرار تحديد فريق المراجعة المناسب، وقرار تحديد أتعاب المراجعة، إذ تعتمد هذه القرارات جميعها على تقييم واقعي لمستوى المخاطر المرتبطة بكل عميل.

ويُبرز (جاسم وآخرون، 2024) بُعداً آخر لأهمية تحليل المخاطر يتمثل في مواجهة المخاطر الناشئة في بيئة الأعمال الرقمية، كمخاطر الحوسبة السحابية ومخاطر الأمن السيبراني ومخاطر التحول الرقمي، حيث يُوفّر تحليل المخاطر إطاراً منهجياً للتعامل مع هذه المخاطر الجديدة.

ويُوضّح (عثمان، 2021) أن تحليل المخاطر يكتسب أهمية خاصة في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعميل المراجعة، وذلك من خلال توظيف الأدوات التحليلية كالنسب المالية التي تكشف عن المؤشرات المبكرة لهذه المخاطر.

كما يُشير (غنيم وآخرون، 2024) إلى أن تحليل المخاطر يكتسب أهمية إضافية في بيئة البيانات الضخمة، حيث يُتيح استيعاب الكم الهائل من المعلومات المتاحة وتحويلها إلى رؤى قابلة للتطبيق تدعم اتخاذ قرارات المراجعة.

ويرى (الدابي وأمبدي، 2021) أن أهمية تحليل المخاطر تتعزّز في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية، كالمراجعة الإلكترونية والمراجعة المستمرة، التي تعتمد بشكل جوهري على قدرات متطورة في تحليل المخاطر.

ويُضيف (جمعة وآخرون، 2023) أن تحليل المخاطر يكتسب أهميته من ارتباطه بمفهوم القدرة الإدارية للعميل، حيث تُشكّل جودة الإدارة أحد أهم العوامل المؤثرة على مستوى المخاطر، ومن ثمّ فإن تحليل المخاطر يُوفّر إطاراً لتقييم هذا الجانب.

كما يُبرز (Kurniawan et al., 2023) أن تحليل المخاطر يُشكّل حلقة الوصل بين المراجعة الداخلية والإدارة العليا، حيث يُقدّم للإدارة معلومات موضوعية عن حالة المخاطر تُمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة.

4.2.2 أهداف تحليل المخاطر

تتعدّد الأهداف التي تستهدفها عملية تحليل المخاطر، ويتناول الباحثون هذه الأهداف من زوايا مختلفة تعكس تنوّع مجالات تطبيق هذه العملية:

يرى (الخير، 2025) أن تحليل المخاطر يستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها: توفير معلومات موضوعية عن مستوى المخاطر لدى عميل المراجعة، ودعم تخطيط إجراءات المراجعة الملائمة لكل مستوى من مستويات المخاطر، وتحسين جودة الأدلة المُتحصّل عليها خلال عملية المراجعة، وتخفيض مخاطر المراجعة الإجمالية.

ويُحدّد (عثمان، 2021) مجموعة من الأهداف التي تستهدفها تحليل المخاطر، تشمل: اكتشاف المخاطر المالية المُحدقة بعميل المراجعة، والتنبؤ بمخاطر الإفلاس والتعثر المالي، وتقييم قدرة العميل على الاستمرارية، وتوجيه اهتمام المراجع نحو المؤشرات المالية المُنذرة بمخاطر جوهرية.

ويُشير (سند والبدوي، 2023) إلى أن تحليل المخاطر يستهدف: الحد من مخاطر المراجعة عبر مختلف مراحل عملية المراجعة، وتعزيز جودة تقارير المراجعة، وحماية المراجع من المسؤولية القانونية المترتبة على إبداء رأي غير ملائم، ودعم استقلالية المراجع وموضوعيته.

ويُضيف (ديان وباسردة، 2025) أن تحليل المخاطر يسعى إلى: تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى العميل، وتحديد الثغرات الرقابية التي قد تُشكّل مصدراً للمخاطر، ودعم تصميم إجراءات المراجعة الأساسية بما يتلاءم مع تقييم الرقابة الداخلية.

ويرى (عطية وآخرون، 2022) أن تحليل المخاطر يستهدف: توفير إطار كمي دقيق لتقدير المخاطر بأنواعها المختلفة، وتحسين موضوعية قرارات المراجع، وتقليل الاعتماد على الأحكام الشخصية غير المُبرّرة، ودعم عملية التخطيط للمراجعة بأسس علمية.

5.2.2 أبعاد ومكونات تحليل المخاطر

تم تحديد أبعاد ومكونات تحليل المخاطر في الدراسة الحالية بناءً على استقراء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة، وبالاعتماد بشكل رئيسي على ما ورد في دراسات كلّ من (حولي وخالد، 2021؛ عطية وآخرون، 2022؛ الخير، 2025؛ ديان وباسردة، 2025).

المكوّن الأول: المخاطر الملازمة (Inherent Risk)

تُمثّل المخاطر الملازمة احتمال تعرّض رصيد حساب معيّن أو نوع معيّن من العمليات لتحريف قد يكون جوهرياً بمفرده أو عند تجميعه مع تحريفات في أرصدة أو أنواع أخرى، بافتراض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية ذات صلة (حولي وخالد، 2021). وتتبع هذه المخاطر من طبيعة نشاط المنظمة وبيئتها الاقتصادية والصناعية، ومن ثمّ فإنّها تخضع لعوامل خارجة عن سيطرة الإدارة إلى حدّ بعيد.

المكوّن الثاني: مخاطر الرقابة (Control Risk)

تُمثّل مخاطر الرقابة احتمال حدوث تحريف جوهري في رصيد حساب أو نوع من العمليات لا يستطيع نظام الرقابة الداخلية منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب. ويرتبط هذا المكوّن ارتباطاً وثيقاً بجودة تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لدى العميل، وتُعَدّ عملية تقييم هذا النظام من الخطوات الجوهرية في تحليل المخاطر (ديان وباسردة، 2025).

المكوّن الثالث: مخاطر الاكتشاف (Detection Risk)

تُمثّل مخاطر الاكتشاف احتمال عدم تمكّن إجراءات المراجعة من اكتشاف تحريف جوهري في الحسابات، سواء أكان هذا التحريف موجوداً بمفرده أو مُجمَعاً مع تحريفات أخرى. ويرتبط هذا المكوّن بطبيعة إجراءات المراجعة المطبّقة وتوقيتها ومداهها، ومن ثمّ فإنّه المكوّن الوحيد الذي يقع تحت السيطرة المباشرة للمراجع (الخير، 2025).

المكوّن الرابع: المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية

إلى جانب المكوّنات التقليدية الثلاثة السابقة، تُشير الأدبيات الحديثة إلى مكوّنات موسّعة تشمل المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية التي تؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. وقد أُدخل (عطية وآخرون، 2022) هذه المخاطر ضمن نطاق تحليل المراجع لتقديم صورة أكثر شمولاً عن ملف المخاطر.

عناصر داعمة لفاعلية تحليل المخاطر

تعتمد فاعلية تحليل المخاطر على مجموعة من العناصر الداعمة، منها: استخدام إجراءات المراجعة التحليلية (الخير، 2025)، وتوظيف الأدوات التكنولوجية الحديثة كسلاسل الكتل (غنيم وآخرون، 2024)

والحوسبة السحابية (جاسم وآخرون، 2024)، والاعتماد على المراجعة الإلكترونية (أمين وسند، 2025)، وتوظيف مراجعة النظير كآلية لضمان جودة تحليل المخاطر (سند والبديوي، 2023)، وتقييم القدرة الإدارية للتعامل باعتبارها مؤشراً على مستوى المخاطر (جمعة وآخرون، 2023).

6.2.2 استراتيجيات ومداخل تعزيز فاعلية تحليل المخاطر

تتنوع الاستراتيجيات والمداخل الرامية إلى تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في عملية المراجعة، ويعكس هذا التنوع ثراء الأدبيات المهنية وسعي المهنة الدائم نحو تطوير أدواتها استجابةً للتطورات في بيئة الأعمال.

يبرز في مقدمة هذه الاستراتيجيات مدخل المراجعة التحليلية الذي يعتمد على استخدام أساليب التحليل المقارن وتحليل النسب المالية وتحليل الاتجاهات واختبارات المعقولية، بهدف الكشف عن العلاقات غير المعتادة أو التقلبات غير المُبررة التي قد تُشير إلى وجود مخاطر تحريف جوهري في القوائم المالية (الخير، 2025).

ويظهر مدخل آخر يتمثل في تعزيز تحليل المخاطر من خلال المراجعة الإلكترونية التي تُوظف الأدوات الرقمية والبرامج المتخصصة لأتمتة عمليات جمع البيانات وتحليلها، بما يُتيح تغطية شاملة للمخاطر بدلاً من الاعتماد على أساليب العينات التقليدية (أمين وسند، 2025).

كما يُشير (غنيم وآخرون، 2024) إلى مدخل توظيف تقنية سلاسل الكتل في تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في بيئة البيانات الضخمة، حيث تُوفر هذه التقنية سجلاً لا يقبل التعديل للعمليات، مما يُساهم في تخفيض المخاطر المرتبطة بموثوقية البيانات وسلامتها.

ويُقدّم (جاسم وآخرون، 2024) مدخلاً آخر يتمثل في التعامل مع تحليل المخاطر في بيئة الحوسبة السحابية، حيث تظهر تحديات ومخاطر جديدة تستوجب أدوات تحليلية مُتكيفة مع طبيعة هذه البيئة الرقمية.

ويظهر مدخل المراجعة المشتركة كاستراتيجية لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر، حيث يعتمد على وجود أكثر من مراجع في العملية الواحدة، بما يُتيح تعدد وجهات النظر وتبادل الخبرات وتحسين موضوعية تحليل المخاطر (أبو جناح وآخرون، 2023).

ويُبرز (سند والبديوي، 2023) مدخل مراجعة النظير كآلية لتعزيز جودة تحليل المخاطر، إذ يقوم مراجعون مستقلون بفحص جودة عمل مكتب المراجعة، بما يُوفّر ضماناً إضافياً لفاعلية عمليات تحليل المخاطر المطبّقة.

كما يظهر المدخل الكمي المتقدم القائم على استخدام التحليل الشبكي الضبابي في تحليل المخاطر، والذي يُوفّر إطاراً رياضياً موضوعياً للتعامل مع الغموض وعدم اليقين في تقدير المخاطر (عطية وآخرون، 2022).

ويطرح (ديان وباسردي، 2025) مدخل تعزيز تحليل المخاطر من خلال التقييم الدقيق للرقابة الداخلية لدى العميل، إذ يُشكّل هذا التقييم أساساً موضوعياً لتقدير مخاطر الرقابة وتوجيه إجراءات المراجعة اللاحقة.

ويُضيف (جمعة وآخرون، 2023) مدخل تحليل القدرة الإدارية كأحد المداخل الحديثة في تحليل المخاطر، حيث يُعتبر تقييم كفاءة الإدارة وخبراتها مؤشراً مهماً على مستوى المخاطر المرتبطة بالعميل.

ويظهر مدخل الاتجاهات الحديثة للمراجعة كإطار شامل يجمع بين عدة استراتيجيات لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر، بما يشمل المراجعة المستمرة والمراجعة الإلكترونية والمراجعة المشتركة ومراجعة النظير (الدابي وأمبدي، 2021).

وأخيراً، يُبرز (عثمان، 2021) مدخل التحليل المالي بالنسب المالية كأداة أساسية في تحليل المخاطر، حيث تُوفّر هذه النسب مؤشرات كمية موضوعية عن الوضع المالي للعميل ومستوى المخاطر التي يواجهها، بما في ذلك مخاطر الإفلاس والتعثّر المالي.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية

1.3 تمهيد

يُعدّ هذا الفصل ركيزة أساسية في الدراسة، إذ يتناول الجانب المنهجي والإجرائي الذي اعتمد عليه الباحث في تنفيذ الجانب الميداني للدراسة والوصول إلى نتائج علمية موضوعية قابلة للتعميم. ويتضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للمنهج المستخدم في الدراسة، ومجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، وأداة الدراسة وطريقة تصميمها، فضلاً عن التحقق من صدق الأداة وثباتها من خلال المؤشرات الإحصائية المناسبة كمعامل ألفا كرونباخ ومصفوفات الارتباط بين المتغيرات وأبعادها. كما يتناول هذا الفصل الأساليب الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل البيانات الميدانية واختبار فروض الدراسة، بما يضمن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تخدم أهداف الدراسة وتُجيب عن تساؤلاتها.

2.3 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُتيح هذا المنهج وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً وتحليل العلاقات بين متغيراتها بشكل موضوعي. وقد وُظف هذا المنهج في الجانب النظري من خلال استقراء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر، بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد أبعاد متغيراتها.

كما تم توظيف المنهج الاستقرائي في الجانب الميداني من خلال تصميم قائمة استقصاء مستندة إلى الإطار النظري، وتوزيعها على مفردات عينة الدراسة من العاملين في الشركات المساهمة السعودية، ثم جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائياً بأدوات ملائمة لاختبار فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، بما يُسهم في تقديم إطار عملي يُعزّز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، والبالغ عددها (280) شركة مساهمة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، منها القطاع المالي، والصناعي، والخدمي، وقطاع الطاقة، والاتصالات، والرعاية الصحية، والمواد الأساسية، والاستهلاكي.

عينة الدراسة

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات، وحُدّد حجم العينة وفقاً لمعادلة (Stephen Thompson) عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، وبلغ الحجم المستهدف (384) مفردة. وقد قام الباحث بتوزيع (450) قائمة استقصاء لضمان الحصول على العدد الكافي من الاستجابات الصالحة للتحليل، وتم استرداد (412) قائمة، استُبعد منها (23) قائمة لعدم اكتمالها أو لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح العدد النهائي للقوائم الصالحة للتحليل (389) قائمة بنسبة استجابة صافية بلغت (86.4%)، وهي نسبة مرتفعة تُعزّز من موثوقية النتائج.

4.3 أداة الدراسة

اعتمد الباحث على قائمة الاستقصاء (Questionnaire) كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، وتم تصميمها وفق مراحل منهجية دقيقة بدأت بالاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة، وصياغة العبارات بلغة واضحة ومحددة، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين لضمان صدقها الظاهري، وأخيراً إجراء دراسة استطلاعية على عينة مبدئية للتأكد من ثباتها.

وقد تكوّنت قائمة الاستقصاء من ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية لمفردات العينة، ويتضمن (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، القطاع).

القسم الثاني: عبارات المتغير المستقل (المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر)، وتضمن أربعة أبعاد بواقع (16) فقرة موزعة كما يلي:

✖ البعد الأول: تحديد المخاطر (4 فقرات)

✖ البعد الثاني: تقييم المخاطر (4 فقرات)

✖ البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر (4 فقرات)

✖ البعد الرابع: مراقبة المخاطر (4 فقرات)

القسم الثالث :عبارات المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)، وتم قياسه بشكل أحادي المحور من خلال (10) فقرات.

وقد استُخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المفحوصين على العبارات، ويتدرج من (موافق بشدة = 5) إلى (غير موافق بشدة = 1).

5.3 صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة وإدارة الأعمال، بلغ عددهم (12) محكماً من أساتذة الجامعات السعودية والعربية، بهدف التحقق من مدى ملاءمة العبارات لأهداف الدراسة ووضوحها اللغوي وسلامة صياغتها ومدى انتمائها للأبعاد المُدرّجة تحتها. وقد تم تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى بناءً على ملاحظات المحكمين، حتى استقرت الأداة على شكلها النهائي.

صدق الاتساق الداخلي

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك بعد تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (40) مفردة.

جدول (3 - 1): معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تحديد المخاطر	1	0.812	0.000
	2	0.847	0.000
	3	0.789	0.000
	4	0.821	0.000
تقييم المخاطر	1	0.834	0.000
	2	0.876	0.000
	3	0.802	0.000
	4	0.858	0.000
الاستجابة للمخاطر	1	0.798	0.000
	2	0.826	0.000
	3	0.851	0.000
	4	0.814	0.000
مراقبة المخاطر	1	0.809	0.000
	2	0.843	0.000
	3	0.788	0.000
	4	0.831	0.000
فاعلية تحليل المخاطر	1	0.782	0.000
	2	0.816	0.000
	3	0.849	0.000
	4	0.827	0.000
	5	0.803	0.000
	6	0.838	0.000
	7	0.821	0.000
	8	0.795	0.000

0.000	0.844	9	
0.000	0.812	10	

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتراوح بين (0.782) و(0.876)، مما يُشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

الصدق البنائي

للتحقق من الصدق البنائي، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والدرجة الكلية للمتغير الذي ينتمي إليه.

جدول (3 - 2): معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير

البعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمتغير المستقل	مستوى الدلالة
تحديد المخاطر	0.879	0.000
تقييم المخاطر	0.902	0.000
الاستجابة للمخاطر	0.886	0.000
مراقبة المخاطر	0.894	0.000

يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية له كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتراوح بين (0.879) و(0.902)، مما يعكس تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة.

6.3 ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Split-Half) لكل بُعد من أبعاد الدراسة ولأداة ككل.

جدول (3 - 3): معاملات الثبات لأبعاد الدراسة والأداة ككل

البُعد / المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل التجزئة النصفية
تحديد المخاطر	4	0.867	0.842
تقييم المخاطر	4	0.891	0.868
الاستجابة للمخاطر	4	0.854	0.831
مراقبة المخاطر	4	0.878	0.855
المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (ككل)	16	0.923	0.902
فاعلية تحليل المخاطر	10	0.912	0.894
أداة الدراسة ككل	26	0.941	0.921

يتضح من الجدول أن جميع معاملات ألفا كرونباخ للأبعاد والمتغيرات جاءت مرتفعة وتزيد عن (0.80)، وبلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.941)، وهو معامل مرتفع جداً يُشير إلى تمتّع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات، مما يُعزّز من موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها.

7.3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

للتحقق من العلاقات بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، قام الباحث بحساب مصفوفة الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

جدول (3 - 4): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر

المتغيرات	تحديد المخاطر	تقييم المخاطر	الاستجابة للمخاطر	مراقبة المخاطر	المتغير المستقل ككل	فاعلية تحليل المخاطر
تحديد المخاطر	1					
تقييم المخاطر	0.687**	1				
الاستجابة للمخاطر	0.652**	0.714**	1			
مراقبة المخاطر	0.639**	0.698**	0.726**	1		
المتغير المستقل ككل	0.842**	0.879**	0.868**	0.861**	1	
فاعلية تحليل المخاطر	0.724**	0.782**	0.759**	0.746**	0.847**	1

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من مصفوفة الارتباط ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية موجبة قوية ودالة إحصائياً بين جميع أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.724) و(0.782)، وهو ما يُشير إلى وجود علاقة قوية بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها وفاعلية تحليل المخاطر.

كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل ككل والمتغير التابع (0.847)، وهو معامل مرتفع يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين، ودال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

وتُشير معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل ذاتها إلى وجود علاقات ارتباط متوسطة إلى قوية تتراوح بين (0.639) و(0.726)، وهو ما يُبرز التكامل بين هذه الأبعاد دون الوصول إلى حد الارتباط الذاتي المُخل (Multicollinearity)، إذ إن جميع القيم أقل من (0.80)

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي (SPSS V.28) في تحليل البيانات الميدانية واختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وتتمثل فيما يلي:

✖ الإحصاء الوصفي: ويشمل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات استجابات المفحوصين على عبارات قائمة الاستقصاء.

✖ معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha) لاختبار ثبات أداة الدراسة والتحقق من الاتساق الداخلي لعباراتها.

✖ طريقة التجزئة النصفية: (Split-Half) كأسلوب مكمل لاختبار ثبات الأداة.

✖ معامل ارتباط بيرسون: (Pearson Correlation) لاختبار صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وتحديد طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة (مصفوفة الارتباط).

✖ اختبار كولمغوروف-سميرنوف: (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، بما يُتيح استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية.

✖ معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التسامح: (Tolerance) للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي المُخل (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

✖ تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Simple Linear Regression) لاختبار الفروض الفرعية وقياس أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل مستقل.

✖ تحليل الانحدار الخطي المتعدد: (Multiple Linear Regression) لاختبار الفرض الرئيسي وقياس الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل مجتمعة على المتغير التابع، وتحديد الأثر النسبي لكل بُعد.

- ☒ اختبار (T-Test) للعينات المستقلة: للكشف عن الفروق في استجابات المفحوصين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية الثنائية كالجنس والشهادات المهنية.
- ☒ تحليل التباين الأحادي: (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق في استجابات المفحوصين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية متعددة الفئات كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والقطاع.
- ☒ اختبار شيفيه: (Scheffe Test) كاختبار بعدي لتحديد اتجاه الفروق عند وجود دلالة إحصائية في تحليل التباين الأحادي.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً منهجياً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال قائمة الاستقصاء الموزعة على عينة الدراسة، وذلك بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها. ويبدأ الفصل بالتحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، ثم ينتقل إلى التحليل الوصفي لاستجابات المفحوصين على فقرات كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، وأخيراً يعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد والانحدار البسيط.

2.4 التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية والوظيفية

جدول (4 - 1): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (ن = 389)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	198	50.9%
	ماجستير	142	36.5%
	دكتوراه	49	12.6%
التخصص	محاسبة	215	55.3%
	إدارة أعمال	89	22.9%
	مالية ومصرفية	58	14.9%
	تخصصات أخرى	27	6.9%
الفئة الوظيفية	مراجع داخلي	159	40.9%
	مدير إدارة مخاطر	115	29.6%
	مدير مالي	115	29.6%
	أقل من 5 سنوات	62	15.9%

32.9%	128	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
31.1%	121	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
20.1%	78	15 سنة فأكثر	
48.1%	187	يحمل شهادة مهنية	الشهادات المهنية
51.9%	202	لا يحمل شهادة مهنية	

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة (50.9%) يحملون درجة البكالوريوس، وأن التخصص الأكبر تمثيلاً هو المحاسبة بنسبة (55.3%)، وأن (84.1%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة تزيد عن (5) سنوات، مما يعزز من موثوقية الاستجابات ودقة النتائج، إذ تعكس آراء فئة مهنية متخصصة وذات خبرة كافية بموضوع الدراسة.

3.4 التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

اعتمد الباحث في تفسير المتوسطات الحسابية على المعيار الآتي: (من 1 إلى أقل من 1.80 = منخفض جداً)، (من 1.80 إلى أقل من 2.60 = منخفض)، (من 2.60 إلى أقل من 3.40 = متوسط)، (من 3.40 إلى أقل من 4.20 = مرتفع)، (من 4.20 إلى 5 = مرتفع جداً).

البُعد الأول: تحديد المخاطر

جدول (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تحديد المخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تعتمد الشركة على منهجية علمية لتحديد المخاطر التي تواجهها بشكل شامل	4.18	0.712	2	مرتفع
2	يقوم المراجعون الداخليون برصد المخاطر الداخلية والخارجية بشكل دوري	4.24	0.687	1	مرتفع جداً

مرتفع	3	0.756	4.09	تستخدم الشركة أدوات متعددة (مقابلات، ورش عمل، تحليل بيانات) في تحديد المخاطر	3
مرتفع	4	0.798	4.02	يتم تحديث خريطة المخاطر بشكل مستمر لاستيعاب المخاطر الناشئة	4
مرتفع	-	0.612	4.13	المتوسط العام للبُعد	

يتضح أن بُعد تحديد المخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.13) وانحراف معياري (0.612)، مما يعكس اهتمام الشركات المساهمة السعودية بعملية تحديد المخاطر بشكل منهجي.

البُعد الثاني: تقييم المخاطر

جدول (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تقييم المخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تُقيّم المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها على أهداف الشركة	4.31	0.658	1	مرتفع جداً
2	تستخدم الشركة مصفوفات تقييم المخاطر لترتيبها حسب الأولوية	4.15	0.723	3	مرتفع
3	يتم توظيف الأساليب الكمية والنوعية في تقييم المخاطر بشكل متكامل	4.06	0.784	4	مرتفع
4	تُراعى شهية المخاطر والقدرة على التحمل عند تقييم المخاطر	4.22	0.694	2	مرتفع جداً
	المتوسط العام للبُعد	4.18	0.598	-	مرتفع

يتضح أن بُعد تقييم المخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.18) وانحراف معياري (0.598)، مما يشير إلى تطبيق الشركات لممارسات جيدة في تقييم المخاطر.

البُعد الثالث: الاستجابة للمخاطر

جدول (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الاستجابة للمخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تختار الشركة استراتيجية الاستجابة المناسبة (تجنب/تحويل/تخفيف/قبول) لكل خطر	4.11	0.741	2	مرتفع
2	يتم إجراء تحليل التكلفة والمنفعة عند اختيار استجابة المخاطر	3.97	0.812	4	مرتفع
3	تُحدّد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ استجابات المخاطر بوضوح	4.19	0.703	1	مرتفع
4	توثّق قرارات الاستجابة للمخاطر بشكل منهجي ومنظم	4.05	0.769	3	مرتفع
	المتوسط العام للبُعد	4.08	0.634	-	مرتفع

يتضح أن بُعد الاستجابة للمخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.08) وانحراف معياري (0.634).

البُعد الرابع: مراقبة المخاطر

جدول (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد مراقبة المخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تتم مراقبة المخاطر بشكل مستمر ومنظم للتحقق من فاعلية الاستجابات	4.14	0.718	2	مرتفع
2	تستخدم الشركة مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لمتابعة المخاطر	3.94	0.826	4	مرتفع

3	تُرَفَع تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول المخاطر	4.23	0.681	1	مرتفع جداً
4	يوجد نظام إنذار مبكر لرصد التغيرات في مستويات المخاطر	3.98	0.804	3	مرتفع
	المتوسط العام للبُعد	4.07	0.641	-	مرتفع

يتضح أن بُعد مراقبة المخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.07) وانحراف معياري (0.641).

المتغير التابع: فاعلية تحليل المخاطر

جدول (4 - 6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تتسم عملية تحليل المخاطر في الشركة بالشمولية والاستيعاب لجميع أنواع المخاطر	4.16	0.712	3	مرتفع
2	يوفر تحليل المخاطر معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات الإدارية	4.21	0.694	2	مرتفع جداً
3	يسهم تحليل المخاطر في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة	4.09	0.758	6	مرتفع
4	يعتمد تحليل المخاطر على أدوات وأساليب علمية موضوعية	4.03	0.782	7	مرتفع
5	يوفر تحليل المخاطر أساساً موضوعياً لتخطيط عملية المراجعة	4.24	0.683	1	مرتفع جداً
6	تتسم عملية تحليل المخاطر بالتوقيت الملائم لدعم القرارات	3.98	0.816	8	مرتفع

مرتفع	9	0.834	3.92	يستوعب تحليل المخاطر المخاطر الناشئة في بيئة الأعمال المتغيرة	7
مرتفع	4	0.729	4.14	يُقدّم تحليل المخاطر رؤية قابلة للتطبيق تدعم الإدارة العليا	8
مرتفع	5	0.741	4.11	يُسهم تحليل المخاطر في تعزيز جودة تقارير المراجعة الداخلية	9
مرتفع	10	0.847	3.89	يُوفّر تحليل المخاطر معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة	10
مرتفع	–	0.587	4.08	المتوسط العام للمتغير	

يتضح أن المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر) جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.08) وانحراف معياري (0.587)، مما يعكس أن الشركات المساهمة السعودية تتمتع بمستوى مرتفع من فاعلية تحليل المخاطر.

ملخص المتوسطات الحسابية للأبعاد

جدول (4 - 7): ترتيب أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	البعد / المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تقييم المخاطر	4.18	0.598	مرتفع
2	تحديد المخاطر	4.13	0.612	مرتفع
3	الاستجابة للمخاطر	4.08	0.634	مرتفع
4	مراقبة المخاطر	4.07	0.641	مرتفع
–	المتغير المستقل ككل	4.12	0.574	مرتفع
–	فاعلية تحليل المخاطر	4.08	0.587	مرتفع

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من الفرضية الرئيسية

“يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية”.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (كعوامل مستقلة) على فاعلية تحليل المخاطر (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant)المقدار الثابت	0.487	3.284	0.001 **
تحديد المخاطر	0.312	5.892	0.000 **
تقييم المخاطر	0.421	7.638	0.000 **
الاستجابة للمخاطر	0.267	4.514	0.000 **
مراقبة المخاطر	0.198	3.726	0.000 **
معامل الارتباط = 0.881	معامل التحديد = 0.776		
قيمة اختبار F = 145.732	القيمة الاحتمالية = 0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تُشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (4 - 8) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كمتغيرات مستقلة، وفاعلية تحليل المخاطر كمتغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها 0.776، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن 77.6% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية يُمكن تفسيره من خلال المتغيرات

الأربعة المتعلقة بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، كما تُشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.881$) إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "تقييم المخاطر" هو الأكثر تأثيراً على فاعلية تحليل المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.421$)، وبلغت قيمة T (7.638) بدلالة معنوية عالية ($\text{Sig.} = 0.000$). ويؤكد ذلك الدور المحوري الذي يلعبه التقييم المنهجي للمخاطر في تعزيز جودة التحليل ودقته، من خلال ما يُوفّره من ترتيب موضوعي للمخاطر حسب الأولوية وتوجيه دقيق للجهود الرقابية.

كما أظهرت النتائج أن بُعد تحديد المخاطر والاستجابة للمخاطر يُساهمان أيضاً بشكل دال في تفسير التباين في فاعلية تحليل المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار لبُعد تحديد المخاطر ($B = 0.312$) بقيمة T (5.892)، ولبُعد الاستجابة للمخاطر ($B = 0.267$) بقيمة T (4.514)، مما يعكس الأهمية المتكاملة لهذين البُعدين في المنظومة الشاملة لتحليل المخاطر.

بينما أظهر بُعد مراقبة المخاطر أثراً أقل نسبياً ($B = 0.198$) وبقيمة T (3.726)، لكنه لا يزال ذا دلالة إحصائية عالية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يُشير إلى أن تعزيز عمليات المراقبة المستمرة للمخاطر يُمثّل فرصة لتحسين متكامل في منظومة تحليل المخاطر داخل الشركات المساهمة السعودية.

وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، ويتفرع منها الفروض الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تحديد المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تحديد المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المعاملات Coefficient				المتغير المستقل	تحليل التباين ANOVA				ملخص النموذج	المتغير التابع
T	Beta	الخطأ المعياري	B	تحديد المخاطر	Sig. F	F المحسوبة	درجة الحرية df	معامل التحديد r^2	معامل الارتباط r	فاعلية تحليل المخاطر
20.635	0.724	0.034	0.694		0.000	425.837	1	0.524	0.724	

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "تحديد المخاطر" باعتباره أحد أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 9)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.724$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.524$ ، مما يشير إلى أن 52.4% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير تحديد المخاطر فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 425.837 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.694$ ، بقيمة $T = 20.635$ ، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات تحديد المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.694 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر، ضمن شروط النموذج. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تقييم المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4 - 10): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تقييم المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباينANOVA				المتغير المستقل	المعاملاتCoefficient			
فاعلية تحليل المخاطر	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	تقييم المخاطر	B	الخطأ المعياري	Beta	T
	0.782	0.612	1	610.294	0.000		0.768	0.031	0.782	24.704

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "تقييم المخاطر" على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 10)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.782$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.612$ ، مما يشير إلى أن 61.2% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير تقييم المخاطر بمفرده.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 610.294 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.768$ ، بقيمة $T = 24.704$ ، وهي دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات تقييم المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.768 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الثانية، ويُعدُّ بُعد تقييم المخاطر أقوى الأبعاد تأثيراً على المتغير التابع.

الفرضية الفرعية الثالثة

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد الاستجابة للمخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الاستجابة للمخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغير التابع				ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient	
فاعلية تحليل المخاطر				معامل الارتباط r	معامل التحديد r ²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	الاستجابة للمخاطر	B	الخطأ المعياري
				0.759	0.576	1	525.418	0.000		0.703	0.031
										Beta	T

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "الاستجابة للمخاطر" على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 11)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.576$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.576$ ، مما يشير إلى أن 57.6% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير الاستجابة للمخاطر بمفرده.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 525.418 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.703$ ، بقيمة $T = 22.922$ ، وهي دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق استراتيجيات الاستجابة للمخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.703 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد مراقبة المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مراقبة المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المعاملات Coefficient				المتغير المستقل	تحليل التباين ANOVA				ملخص النموذج	المتغير التابع
T	Beta	الخطأ المعياري	B	مراقبة المخاطر	Sig. F	F المحسوبة	درجة الحرية df	معامل التحديد r^2	معامل الارتباط r	فاعلية تحليل المخاطر
22.019	0.746	0.031	0.683		0.000	484.816	1	0.556	0.746	

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "مراقبة المخاطر" على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 12)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.556$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.556$ ، مما يشير إلى أن 55.6% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير مراقبة المخاطر بمفرده.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 484.816 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.683$ ، بقيمة $T = 22.019$ ، وهي دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات مراقبة المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.683 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً تحليلياً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية واختبار فرضياتها، مع تفسير هذه النتائج وربطها بأسبابها المنطقية وبما توصلت إليه الدراسات السابقة، بهدف الوصول إلى فهم متكامل لأثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تعزيز فاعلية تحليل المخاطر بالشركات المساهمة السعودية. ثم يعرض الفصل مجموعة من التوصيات المستندة إلى هذه النتائج، والتي تُوجّه إلى الجهات المعنية بهذا الموضوع من مراجعين ومديري مخاطر وإدارات عليا وجهات تشريعية وتنظيمية، فضلاً عن اقتراح مجموعة من الدراسات المستقبلية التي يُمكن أن تُثري هذا المجال البحثي.

2.5 نتائج الدراسة

كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.776)، مما يعني أن (77.6%) من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يُمكن تفسيره من خلال الأبعاد الأربعة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر مجتمعة. ويُعزى ذلك إلى أن هذا المدخل يُوفّر إطاراً منهجياً متكاملًا يجمع بين تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها، مما يُعزّز من قدرة المنظمة على استيعاب المخاطر التي تواجهها بشكل شامل ودقيق، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Kzykeyeva, 2022) من أن تبني هذا المدخل يُسهم في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على اكتشاف الانحرافات، ودراسة (Attaf & Bensbahou, 2025) التي أكدت الأثر الإيجابي المعنوي لتطبيق هذا المدخل في تحسين عمليات إدارة المخاطر بشكل عام.

وأظهرت نتائج الدراسة أن بُعد تقييم المخاطر يُعدّ أقوى الأبعاد تأثيراً في فاعلية تحليل المخاطر، إذ بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.421$) بقيمة T مرتفعة (7.638)، ويُفسّر (61.2%) من التباين في المتغير التابع منفرداً. ويُعزى ذلك إلى الدور المحوري الذي تلعبه عملية التقييم في ترتيب المخاطر حسب أهميتها وتوجيه موارد المراجعة نحو أعلاها تأثيراً، فضلاً عن أن التقييم الموضوعي للمخاطر يُشكّل حجر

الأساس في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأنها. وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Wang et al., 2025) من أن استخدام النماذج الكمية متعددة الأهداف في تقييم المخاطر يُحسن بشكل ملموس من كفاءة تخطيط المراجعة، ومع دراسة (عطية وآخرون، 2022) التي أبرزت أهمية استخدام أساليب متطورة كالتحليل الشبكي الضبابي في تقدير المخاطر بدقة.

كما بيّنت النتائج أن بُعد تحديد المخاطر يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير، إذ بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.312$) بقيمة ($T = 5.892$) ، وذلك لأن التحديد الشامل والدقيق للمخاطر يُمثّل نقطة الانطلاق التي تتبني عليها المراحل اللاحقة، ومن ثم فإن أي قصور في هذه المرحلة ينعكس سلباً على فاعلية تحليل المخاطر بأكمله. وتتسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Almgrashi & Mujalli, 2024) من ضرورة دمج معايير الاستدامة في عملية تحديد المخاطر لضمان شموليتها، ومع دراسة (Kurniawan et al., 2023) التي أكدت أن كفاءة المراجعين تُشكّل عاملاً حاسماً في نجاح عملية تحديد المخاطر.

وأوضحت النتائج أن بُعد الاستجابة للمخاطر يُساهم بشكل دال في تفسير التباين في فاعلية تحليل المخاطر بمعامل انحدار ($B = 0.267$) ، ويُعزى ذلك إلى أن اختيار الاستجابة المناسبة لكل خطر (من تجنب أو تحويل أو تخفيف أو قبول) يُعدّ مؤشراً جوهرياً على نضج منظومة إدارة المخاطر لدى المنظمة، بما ينعكس على قدرتها على تحليل المخاطر بفاعلية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (سند والبدوي، 2023) التي أكدت أثر مراجعة النظر في الحد من مخاطر المراجعة من خلال تعزيز جودة قرارات الاستجابة، ودراسة (أبو جناح وآخرون، 2023) التي أبرزت أهمية المراجعة المشتركة في تعدد وجهات النظر عند اختيار الاستجابات المناسبة.

كما أثبتت النتائج أن بُعد مراقبة المخاطر يُساهم بأثر دال إحصائياً في فاعلية تحليل المخاطر بمعامل انحدار ($B = 0.198$) ، وعلى الرغم من أنه جاء في المرتبة الأخيرة من حيث قوة التأثير، إلا أنه يُشكّل عنصراً جوهرياً في استدامة فاعلية تحليل المخاطر عبر الزمن. ويُعزى ذلك إلى أن المراقبة المستمرة تُتيح رصد التغيرات في طبيعة المخاطر ومستوياتها وتحديث خريطة المخاطر بما يعكس الواقع الفعلي، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Ardianingsih et al., 2024) من أن فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتوقف إلى حدٍ كبير على مدى تكامل أبعادها الأربعة وترابطها، ودراسة (Anugraheni et al., 2022) التي أكدت أهمية المتابعة المستمرة للمخاطر في تحسين جودة المراجعة.

وكشفت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي عام (4.12)، وأن مستوى فاعلية تحليل المخاطر جاء أيضاً مرتفعاً بمتوسط حسابي عام (4.08). ويُعزى ذلك إلى المتطلبات التنظيمية الصارمة التي فرضتها هيئة السوق المالية السعودية على الشركات المساهمة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن التوجهات الاستراتيجية للمملكة في إطار رؤية 2030 التي تولي أهمية بالغة لتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع الاقتصادي. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Mujalli, 2024) من أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا والبنية التحتية التكنولوجية تُمثل عوامل مواتية لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات السعودية.

وأظهرت النتائج أن فقرة "يُوفّر تحليل المخاطر أساساً موضوعياً لتخطيط عملية المراجعة" جاءت في المرتبة الأولى ضمن فقرات المتغير التابع بمتوسط حسابي (4.24)، مما يعكس إدراك العاملين في الشركات المساهمة السعودية لأهمية تحليل المخاطر كأساس لتخطيط عملية المراجعة، ويُعزى ذلك إلى ما أكدته معايير المراجعة الدولية من ضرورة الاستناد إلى تحليل المخاطر في تخطيط إجراءات المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخير، 2025) التي أبرزت أثر إجراءات المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة، ودراسة (ديان وباسردة، 2025) التي أكدت أهمية تقييم الرقابة الداخلية كأساس لتحليل المخاطر وتوجيه إجراءات المراجعة.

كما بيّنت النتائج أن فقرة "يُوفّر تحليل المخاطر معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.89)، وهو ما يُشير إلى وجود فرصة لتحسين آليات إيصال نتائج تحليل المخاطر لأصحاب المصلحة بشكل أكثر فاعلية. ويُعزى ذلك إلى أن التركيز التقليدي لعملية تحليل المخاطر ينصبّ على الجوانب الفنية الداخلية دون الاهتمام الكافي بإعداد تقارير موجهة لمختلف فئات أصحاب المصلحة، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Udoh, 2024) من ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح في عمليات المراجعة الداخلية لخدمة أطر الحوكمة.

وأوضحت مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط طردية قوية ودالة إحصائياً بين جميع أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.724) و(0.782)، مما يعكس التكامل الوثيق بين هذه الأبعاد والأثر التراكمي لها على المتغير التابع. ويُعزى ذلك إلى أن الأبعاد الأربعة تعمل كمنظومة متكاملة يُعزّز كل بُعد منها الأبعاد الأخرى، وهو ما يتفق مع

دراسة (Vu et al., 2026) التي أكدت الأثر الإيجابي المتكامل لمدخل المراجعة المبنية على المخاطر على جودة المراجعة في القطاع العام، ودراسة (Harahap, 2024) التي أبرزت التكامل بين إدارة المخاطر والمراجعة المبنية على المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش.

كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الأربعة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تُشكّل معاً نموذجاً تفسيرياً قوياً لفاعلية تحليل المخاطر، حيث بلغت قيمة اختبار F (145.732) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يؤكد جودة النموذج الإحصائي ومعنوية العلاقات فيه. ويُعزى ذلك إلى أن هذه الأبعاد تُغطي دورة كاملة لإدارة المخاطر تبدأ بالتحديد وتنتهي بالمراقبة، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Zahra, 2025) من التكامل بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وإدارة المخاطر في منع واكتشاف الغش، ودراسة (Wahyuandari et al., 2025) التي أبرزت الأثر الإيجابي المتكامل للمراجعة المبنية على المخاطر على الأداء المالي التنظيمي.

وأخيراً، كشفت الدراسة أن الشركات المساهمة السعودية تمتلك بيئة داعمة نسبياً لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، مع وجود مساحات للتحسين لا سيما في مجالات استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية وأنظمة الإنذار المبكر واستيعاب المخاطر الناشئة. ويُعزى ذلك إلى حداثة تطبيق بعض الممارسات المتقدمة في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البيئة السعودية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (أبو العلا وآخرون، 2025) من أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية، ودراسة (الداوي وأمبدي، 2021) التي أكدت أهمية تبني الاتجاهات الحديثة للمراجعة في الحد من مخاطر المراجعة.

3.5 توصيات الدراسة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يُقدّم الباحث مجموعة من التوصيات المُوجّهة إلى الجهات المعنية، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة تبني الشركات المساهمة السعودية لمدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بشكل شامل ومتكامل بأبعاده الأربعة، من خلال بناء أطر تنظيمية ومنهجية داخلية تُوجّه أنشطة المراجعة الداخلية وفق هذا المدخل.

- إيلاء اهتمام خاص بتطوير عمليات تقييم المخاطر داخل الشركات المساهمة السعودية باعتباره البُعد الأكثر تأثيراً في فاعلية تحليل المخاطر، وذلك من خلال توظيف مصفوفات تقييم متطورة وأساليب كمية ونوعية حديثة تُعزّز من موضوعية التقييم ودقته.
- تعزيز البنية التحتية التكنولوجية لدى الشركات المساهمة السعودية بما يدعم تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، من خلال توظيف تقنيات حديثة لتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل والحوسبة السحابية في عمليات تحليل المخاطر.
- تطوير الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر في الشركات المساهمة السعودية من خلال برامج تدريبية متخصصة تركّز على أحدث الممارسات في مجال المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتحليل المخاطر.
- تفعيل استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) وأنظمة الإنذار المبكر في الشركات المساهمة السعودية لتعزيز قدرتها على رصد التغيّرات في المخاطر بشكل استباقي.
- تعزيز آليات إيصال نتائج تحليل المخاطر لأصحاب المصلحة بشكل أكثر شمولاً وشفافية، من خلال تطوير تقارير موجّهة لكل فئة من فئات أصحاب المصلحة بما يتناسب مع احتياجاتهم المعلوماتية.
- ضرورة توفير دعم كامل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة لتطبيق مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، من خلال تخصيص الموارد اللازمة وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في مختلف المستويات التنظيمية.
- تعزيز التكامل بين وظائف المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال في الشركات المساهمة السعودية ضمن إطار خطوط الدفاع الثلاثة، بما يُحقّق التنسيق الأمثل ويتقّادى الازدواجية في الأنشطة.
- توجيه هيئة السوق المالية السعودية والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين نحو إصدار أدلة إرشادية متخصصة لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وخصوصية البيئة السعودية.
- تشجيع الجامعات ومراكز البحث السعودية على تضمين موضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ضمن مناهج تخصصات المحاسبة والمراجعة وإدارة الأعمال، بما يُسهم في إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل.

- تبني الشركات المساهمة السعودية لمنهجية استيعاب المخاطر الناشئة (Emerging Risks) في عمليات تحليل المخاطر، لا سيما المخاطر السيبرانية ومخاطر التحول الرقمي ومخاطر الاستدامة، بما يعكس التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال.
- توثيق ممارسات المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بشكل منهجي داخل الشركات المساهمة السعودية، من خلال إعداد أدلة إجراءات مكتوبة وسجلات مخاطر شاملة تدعم استمرارية المعرفة المؤسسية.
- إنشاء لجان متخصصة على مستوى مجالس إدارات الشركات المساهمة السعودية لمتابعة تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقييم فاعلية عمليات تحليل المخاطر بشكل دوري.
- تعزيز التعاون بين الشركات المساهمة السعودية والمنظمات المهنية الدولية كمعهد المراجعين الداخليين (IIA) للاستفادة من المعايير والممارسات الدولية في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

4.5 الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

- دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على جودة الحوكمة في الشركات المساهمة السعودية.
- دراسة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.
- دراسة مقارنة بين تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية والشركات في دول الخليج العربي.
- دراسة أثر ثقافة المخاطر التنظيمية كمتغير وسيط بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر.
- دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على اكتشاف الغش والاحتيال في القطاع المصرفي السعودي.
- دراسة دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تعزيز الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية.
- دراسة العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في القطاع الحكومي السعودي.

- دراسة أثر مخاطر الاستدامة (ESG) على فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

Abstract

This study aimed to examine the impact of Risk-Based Internal Auditing with its dimensions (risk identification, risk assessment, risk response, and risk monitoring) on enhancing the effectiveness of risk analysis in Saudi joint-stock companies. To achieve this objective, the researcher adopted the descriptive-analytical approach, and a questionnaire was designed and distributed to a stratified random sample of internal auditors, risk management directors, and financial managers in Saudi joint-stock companies listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul). The final sample size valid for statistical analysis reached (389) respondents.

Data were analyzed using the statistical software (SPSS V.28) through several statistical methods, most notably Cronbach's Alpha, Pearson Correlation Coefficient, and Simple and Multiple Linear Regression Analysis. The study concluded that there is a statistically significant positive impact of Risk-Based Internal Auditing with its four dimensions combined on the effectiveness of risk analysis, with a coefficient of determination ($R^2 = 0.776$). The risk assessment dimension ranked first in terms of the strength of its impact, followed by risk identification, then risk response, and finally risk monitoring. Furthermore, the levels of implementing Risk-Based Internal Auditing and the effectiveness of risk analysis were both high in Saudi joint-stock companies.

The study recommended that Saudi joint-stock companies should adopt this approach comprehensively and integrally, enhance the supporting technological infrastructure, develop the professional competencies of auditors, activate Key Risk Indicators (KRIs) and early warning systems, and issue specialized guidelines from regulatory bodies in alignment with Saudi Vision 2030.

Keywords: Risk-Based Internal Auditing, Risk Identification, Risk Assessment, Risk Response, Risk Monitoring, Effectiveness of Risk Analysis, Saudi Joint-Stock Companies.

المراجع

أ - الدراسات العربية

- أبو العلا، نورا مصطفى عبدالسلام، عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد، و عبدالحافظ، محمد. (2025). إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بغرض تحسين جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، مج30، ع3، 209 - 238. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1624555>
- أبو جناح، زينب عمر العموري، بوجواري، سلام حمد، و الفاخري، بوبكر خالد معيوف خالد. (2023). الإتجاه نحو المراجعة المشتركة كمدخل للتخفيف من مخاطر المراجعة. مجلة الدراسات الاقتصادية، مج6، ع3، 222 - 241. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1417822>
- أمين، رؤى عبدالسلام عبدالكريم، و سند، ياسر تاج السر محمد. (2025). المراجعة الإلكترونية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة حالة عينة من مكاتب المراجعة الخارجية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1680470>
- جاسم، حسين محمد عبيد، السيد، علي مجاهد أحمد، و نخال، أيمن محمد صبري. (2024). أثر استخدام الحوسبة السحابية على مخاطر عملية المراجعة: دراسة ميدانية بدولة الكويت. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع18، 220 - 259. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1623171>
- جمعة، سهير شعراوي محمد، موسى، جيهان عبدالهادي، و سليمان، حنان زكريا محمد. (2023). قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 448 - 475. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1551303>
- حولي، محمد، و خالد، دريس. (2021). مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية: دراسة ميدانية لآراء عينة من مراجعي الحسابات في الشرق

الجزائري. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج14، ع1، 68 - 87. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1231125>

- الخير، بشير صالح محمد. (2025). أثر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية على مخاطر المراجعة الخارجية: دراسة تحليلية ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في السودان. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع30، 1 - 36. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1570253>

- الدابي، مروة بشير أحمد، و أمبدي، عبدالرحمن البكري منصور. (2021). دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1341024>

- ديان، حسين قاسم سالم، و بإسردة، محمد عبدالله محمد. (2025). أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع128، 164 - 197. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1580425>

- سند، ياسر تاج السر محمد، و البدوي، صلاح الدين الهادي محمد أحمد. (2023). أثر مراجعة النظير في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. مجلة القلم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع16، 7 - 26. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1360895>

- عثمان، عفراء الفاضل محمد. (2021). استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعميل المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان. مجلة السودان العلمية، س10، ع16، 9 - 28. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1548220>

- عطية، محمد المحمدي أحمد، وهدان، محمد علي محمد، و السيد، محمد صابر حمودة. (2022). إطار مقترح لتقدير المخاطر لأغراض تخطيط عملية المراجعة باستخدام التحليل الشبكي الضبابي: دراسة اختبارية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س42، ع2، 171 - 198. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1405861>

- غنيم، محمود رجب يس، عبدالسلام، فاطمة جبر صالح، و البيلي، أسامة زكريا محمد. (2024). تأثير تقنية سلاسل الكتل في الحد من مخاطر عملية المراجعة الخارجية في بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2 ، 89 - 129. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1560312>

ب- المراجع الأجنبية

- Almgrashi, A., & Mujalli, A. (2024). The influence of sustainable risk management on the implementation of risk-based internal auditing. *Sustainability*, 16(19), 8455.
- Anugraheni, E. P., Setiawati, E., & Trisnawati, R. (2022). Analysis of risk-based internal audit planning implementation and its impact on audit quality: Case study at the Inspectorate of Surakarta, Indonesia. *Economics and Business Quarterly Reviews*, 5(3).
- Ardianingsih, A., & Payamta, P. (2022). Analysis Of the Effectiveness of Risk-Based Internal Audit Implementation: A Case Study. *Quality-Access to Success*, 23(190).
- Ardianingsih, A., Setiawan, D., Payamta, P., Widarjo, W., & Langelo, J. S. (2024). THE DETERMINANT OF THE EFFECTIVENESS OF RISK-BASED INTERNAL AUDIT. *Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions*, 14(3)
- Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025). The Impact of Risk-Based Internal Audit Approach on Improving Risk Management Processes: A Field Study in Yemeni Islamic Banks (Aden). *Journal of Management World*, 2025(1), 180-190.
- Harahap, A. J. S. (2024). Evaluating the impact of risk management and risk-based internal audit on fraud detection in local governments. *Problems and Perspectives in Management*, 22(3), 653
- Kurniawan, T., Bukit, R. B., & Erwin, K. (2023). The Factors Influencing the Risk Based Internal Audit in Improving the Effectiveness of Internal Audit. *International Journal of Social Science and Business*, 7(4), 1030-1041.
- Kzykeyeva, A. (2022). Risk-Based Approach to Improving the Quality of Internal Audit. *Quality-Access to Success*, 23(189).
- Mujalli, A. (2024). Factors affecting the implementation of risk-based internal auditing. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(5), 196
- Udoh, O. R. (2024). Enhancing internal audit efficiency for effective risk management and corporate governance frameworks. *International Journal of Research Publication and Reviews*, 5(12), 3646-3659.
- Vu, T. Q., Abu Afifa, M., & Tran, N. K. (2026). Risk-based audit approach and audit quality in the public sector: empirical evidence from an emerging country. *Asian Review of Accounting*, 34(2), 454-482.
- Wahyuandari, W., Minarni, E., & Hariyani, D. S. (2025). A study on the effect of risk-based auditing on organizational financial performance. *Jurnal Konseling dan Pendidikan*, 13(1), 398-408.

- Wang, X., Ferreira, F. A., & Yan, P. (2025). A multi-objective optimization approach for integrated risk-based internal audit planning. *Annals of Operations Research*, 346(2), 1811-1840
- Zahra, S. A. (2025). The Role of Risk Based Internal Audit and Risk Management in the Prevention and Detection of Fraud in Auction Companies (Study Case at PT JBA Indonesia). *Indonesian Journal of Economics, Social, and Humanities*, 7(2), 187-199.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس تعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال المراجعة الداخلية
المبنية على المخاطر: دراسة ميدانية متقدمة في الشركات المساهمة السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول
منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم
بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع
البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف
أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- 2- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 – 10 سنوات ☐ من 10 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة
- 3- التخصص ☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ مالية ومصرفية ☐ تخصصات أخرى
- 4- الفئة الوظيفية ☐ مراجع داخلي ☐ مدير مالي ☐ مدير إدارة مخاطر
- 5- الشهادات الوظيفية ☐ يحمل شهادة مهنية ☐ لا يحمل شهادة مهنية

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: تعزيز فاعلية تحليل المخاطر، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
تحديد المخاطر					
تعتمد الشركة على منهجية علمية لتحديد المخاطر التي تواجهها بشكل شامل					
يقوم المراجعون الداخليون برصد المخاطر الداخلية والخارجية بشكل دوري					
تستخدم الشركة أدوات متعددة (مقابلات، ورش عمل، تحليل بيانات) في تحديد المخاطر					
يتم تحديث خريطة المخاطر بشكل مستمر لاستيعاب المخاطر الناشئة					
تقييم المخاطر					
تُقيّم المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها على أهداف الشركة					
تستخدم الشركة مصفوفات تقييم المخاطر لترتيبها حسب الأولوية					
يتم توظيف الأساليب الكمية والنوعية في تقييم المخاطر بشكل متكامل					
تُراعى شهية المخاطر والقدرة على التحمل عند تقييم المخاطر					
الاستجابة للمخاطر					

المعارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					تختار الشركة استراتيجية الاستجابة المناسبة (تجنب/تحويل/تخفيف/قبول) لكل خطر
					يتم إجراء تحليل التكلفة والمنفعة عند اختيار استجابة المخاطر
					تُحدّد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ استجابات المخاطر بوضوح
					توثّق قرارات الاستجابة للمخاطر بشكل منهجي ومنظم
مراقبة المخاطر					
					تتم مراقبة المخاطر بشكل مستمر ومنظم للتحقق من فاعلية الاستجابات
					تستخدم الشركة مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لمتابعة المخاطر
					تُرفع تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول المخاطر
					يوجد نظام إنذار مبكر لرصد التغيرات في مستويات المخاطر

✿ المحور الثاني: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
تتسم عملية تحليل المخاطر في الشركة بالشمولية والاستيعاب لجميع أنواع المخاطر					
يوفر تحليل المخاطر معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات الإدارية					
يسهم تحليل المخاطر في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة					
يعتمد تحليل المخاطر على أدوات وأساليب علمية موضوعية					
يوفر تحليل المخاطر أساساً موضوعياً لتخطيط عملية المراجعة					
تتسم عملية تحليل المخاطر بالتوقيت الملائم لدعم القرارات					
يستوعب تحليل المخاطر المخاطر الناشئة في بيئة الأعمال المتغيرة					
يقدم تحليل المخاطر رؤى قابلة للتطبيق تدعم الإدارة العليا					
يسهم تحليل المخاطر في تعزيز جودة تقارير المراجعة الداخلية					
يوفر تحليل المخاطر معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة					

مع خالص التقدير والاحترام

Mid Ocean University

College of Management

Master of Risk Management



**Enhancing the Effectiveness of Risk Analysis
through Risk-Based Internal Auditing: An
Advanced Field Study in Saudi Joint-Stock
Companies**

Prepared by:

Ali Mohammed Al-Qashim

253002168

Main supervisor/

Dr. Al-Faisal Abdelhamid

Second supervisor/

Dr. Fayez Jarad

2026 – 1448